الجمهوريـة التـونسيـة
وزارة التجارة وتنميـة الصادرات
وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع
تطوير التصرف في ميزانيـة الدولـة

التقريـــــر
السنـوي للأداء
لسنــة 2023

جـــوان 2024

الفهـــرس

المحـور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023 2

1-ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة 3

2-نتائج تنفيذ ميزانية المهمة 4

المحور الثاني: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023 7

1-برنـــامج التجارة الداخليـــة 8

1.1-نتائج أداء البرنامج 8

2.1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 15

2-برنـــامج التجـــارة الخـــارجيـــة 19

1.2-نتائج أداء البرنامج 19

2.2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 29

3- برنـــامج القيادة والمساندة 31

1.3-نتائج أداء البرنامج 31

2.3-نتائج تنفيذ ميزانية البرامج 41

الملحـق : بطاقة النوع الاجتماعي-الإنجازات 43

المـحـور الأول:

تقديــم عــام لأهـم إنجــازات المـهمــة لسنــة 2023

1- ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة:

تهدف الخطة الاستراتيجية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات إلى تنظيم وتنمية القطاع التجاري على المستوى الداخلي والخارجي وتدعيم الاندماج في الاقتصاد العالمي وتطوير الصادرات وترشيد الواردات.

ولتنفيذ السياسات العمومية القطاعية تم تنزيل هذه السياسات إلى برنامجين عمليين وهما برنامج التجارة الداخلية وبرنامج التجارة الخارجية إلى جانب برنامج القيادة والمساندة. ومن أهم الأهداف الاستراتيجية التي حققت إنجازات هامة نذكر بالخصوص:

*** الهدف الاستراتيجي المتعلق بتعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك :** حيث بلغت نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية 69،3 بالمائة مقارنة بتقديرات حددت بـ 70 بالمائة أي بنسبة إنجاز 99% ويعود ذلك إلى تطور نسق العمل الرقابي بمعاضدة مختلف المتدخلين وبالتنسيق مع الوزارات القطاعية والهياكل والمجامع المهنية إذ تم إتخاذ جملة من الإجراءات الترتيبية والتنظيمية للحفاظ على انتظامية التزويد والتحكم في نسق تطور الأسعار والحد من تداعيات التغيرات المناخية والتقلبات في الأسواق العالمية.

*** الهدف الاستراتيجي المتعلق بتطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري:** حيث بلغت نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها اتفاقيات تبادل حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية الاقتصادية 85،94 بالمائة مقارنة بتقديرات في حدود 87 بالمائة أي بنسبة إنجاز 98،8% ويعود ذلك إلى إرتفاع الصادرات نحو الأسواق التقليدية مثل بلدان الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي "الكوميسا".

*** الهدف الاستراتيجي المتعلق بضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية:** حيث بلغت إجمالا نسبة تنفيذ الميزانية 99% ودون اعتبار نفقات التدخلات 85% مقابل تقديرات بـ 97،7% أي بنسبة إنجاز 87% ويعود ذلك على التوالي إلى حجم الإنجازات المسجلة على مستوى نفقات دعم المواد الأساسية والتي خصصت لتأدية النفقات الوجوبية ذات الصلة وإلى تراجع في مستوى تنفيذ نفقات التسيير والاستثمار.

*** الهدف الاستراتيجي المتعلق بتطوير نشاط التجارة الالكترونية:** تم تسجيل نسبة تطور قيمة المعاملات التجارية 42،4 **%** مقابل تقديرات بـ 33 **%** وهو ما يمثل نسبة إنجاز 128**%** ويرجع ذلك بالأساس إلى تفعيل التعامل البيني بين منظومات الدفع الالكتروني والتطور في عدة خدمات على مستوى المعاملات الالكترونية والخدمات الإدارية.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

جدول عدد 1 :

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التعديلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	49 245	45 741	3 504	92.9
	اعتمادات الدفع	49 245	45 670	3 575	92.7
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	13 990	10 548	3 442	75.4
	اعتمادات الدفع	13 990	9 870	4 120	70.5
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	3 930 605	3 877 181	53 424	99.3
	اعتمادات الدفع	3 930 605	3 877 181	53 424	99.3
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	4 200	(*) 6 204	2 004-	147.7
	اعتمادات الدفع	4 395	(**) 1 614	2 781	36.7
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**3 971 085**	**3 939 675**	**31 410**	**99.2**
	اعتمادات الدفع	**3 971 280**	**3 934 335**	**36 945**	**99**

(*): إعتمادات منقولة (2095أ.د) + إعتمادات تكميلية (1095أ.د) + إعتمادات مرسمة(3014أ.د)

(**): بناءات(668أ.د) +إعلامية(140أ.د) +وسائل نقل (806أ.د).

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		تقديرات 2023 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
البرنامج عدد 1	اعتمادات التعهد	3 848 870	3 845 104	3 766	99.9
	اعتمادات الدفع	3 848 365	3 844 573	3 792	99.9
البرنامج عدد 2	اعتمادات التعهد	110 510	81 283	29 227	73.5
	اعتمادات الدفع	110 510	81 279	29 231	73.5
البرنامج عدد 9	اعتمادات التعهد	12 405	13 288	833-	107.1
	اعتمادات الدفع	12 405	8 483	3 922	68.3
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**3 971 085**	**3 939 675**	**31 410**	**99.2**
	اعتمادات الدفع	**3 971 280**	**3 934 335**	**36 945**	**99**

بلغت جملة النفقات المنجزة بوزارة التجارة وتنمية الصادرات خلال سنة 2023 ما قدره 335 934 3 ألف دينـار مقـابل إعتمادات مرصودة 280 971 3 ألف دينـار (ق.م.تعديلي) وهو ما يمثل نسبة إنجاز في حدود 99 % علما وتصبح النسبة في حدود 75 % دون اعتبار نفقات دعم المواد الأساسية.

وتتمثل التغييرات على مستوى قانون المالية التعديلي في الزيادة في الاعتمادات الجملية للمهمة بقيمة 2,812 م.د على مستوى الإعتمادات المخصصة لدعم المواد الأساسية.

سجل قسم التدخلات بالمهمة أكبر نسبة تنفيذ بحوالي 99 % تعهدا ودفعا إذ يفسر ذلك بحجم الإنجازات المسجلة على مستوى نفقات دعم المواد الأساسية والتي خصصت لتأدية النفقات الوجوبية ذات الصلة. يلي ذلك قسم التأجير بنسبة 92,9 % تعهدا و92,7 % دفعا حيث تعذر استهلاك كامل الإعتمادات المرصودة باعتبار عدم صرف منحة التحفيز لسنة 2022 والتي تمثل ما يقارب 4 % من كتلة الأجور لسنة 2023، ثم قسم التسيير بنسبة 75,4 % تعهدا و70,5 % دفعا، فقسم الاستثمار بنسبة 147,7 % تعهدا و36,7 % دفعا ومرد ذلك تنفيذ بعض النفقات ذات الصلة بالمشاريع المتواصلة (بناءات الإدارات الجهوية، دراسات تتعلق بمسالك التوزيع) أما بخصوص البرامج السنوية فهي لم تسجل النسب المبرمجة.

على مستوى البرامج بلغت النفقات الفعلية ببرنامج التجارة الداخلية خلال سنة 2023 ما قدره 573 844 3 ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 365 848 3 ألف دينار، وتكون بذلك نسبة الإنجاز في حدود 99.9 %.

وقد بلغت نسبة إنجاز نفقات التدخلات ضمن البرنامج المذكور 100.07% على الرغم من عدم تنفيذ ميزانية التدخلات المرصودة لإنجاز مشروع القاعدة اللوجستية ببن قردان ويعود ذلك إلى رصد وتنفيذ اعتماد تكميلي على مستوى نفقات دعم المواد الأساسية.

في حين بلغت نسبة إنجاز نفقات الاستثمار 21.7% ويعود ذلك إلى عدم إنجاز الدراسات المبرمجة من قبل المعهد الوطني للاستهلاك وذلك لإعلان طلبات العروض غير مثمرة.

أما بالنسبة لنفقات برنامج التجارة الخارجية فقد بلغت 279 81 ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 510 110 ألف دينار، وتكون بذلك نسبة الانجاز 73,5 % حيث بلغت نسبة الإنجاز في نفقات التدخلات 69،8% وذلك تبعا لاعتماد إجراءات جديدة لاضفاء مزيد من الوضوح والنجاعة في معالجة ملفات صرف الدعم المتصل بصندوق النهوض بالصادرات وبالخصوص مطالبة الشركات بتقديم مؤيدات خلاص فواتير النقل عند إيداع ملفات صرف منح النقل والدعم المباشر وإلزام الشركات التي تتمتع بمنحة النقل بالادلاء بما يثبت إسترجاع محاصيل التصدير (Document CX5) ضمن الوثائق المطلوبة عند صرف منحة النقل . علما وأن البرنامج المذكور لا يشتمل على نفقات الاستثمار.

أما بالنسبة لنفقات برنامج القيادة والمساندة فقد بلغت 483 8 ألف دينار، بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 405 12 ألف دينار، وتكون بذلك نسبة الإنجاز68,3 % ومرد ذلك بالأساس مستوى تنفيذ نفقات التسيير والاستثمار اللتان شهدتا على التوالي نسبة تنفيذ الاعتمادات ذات الصلة في حدود 55 % و40,3 %.

المحـور الثانـي:

الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023

برنامج: التجارة الداخلية

رئيس البرنامج: السيّد حسام الدين التويتي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 29 أوت 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

تتنزل استراتيجية برنامج التجارة الداخلية ضمن الخطة الإستراتيجية لعمل مهمة التجارة وتنمية الصادرات التي تهدف أساسا إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي للقطاع التجاري وترشيد الاستهلاك والتحكم في الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

ويتعلق برنامج التجارة الداخلية بصورة عامة بتنظيم السوق من حيث تكريس آليات ناجعة لضمان انتظامية التزويد ومراقبة شفافية المعاملات التجارية وترشيد الدعم، وذلك بتكثيف الرقابة للتصدي لمختلف الممارسات المخلة بالمنافسة ولحماية المصالح الاقتصادية للمستهلك وضمان سلامته إلى جانب إعادة تأهيل مسالك التوزيع وتنظيم بعض الأنشطة التجارية.

وتعد مساهمة الفاعلين العموميين المنضويين ببرنامج التجارة الداخلية مساهمة مباشرة بهدف تحقيق سياسة الدولة في ضمان انتظامية التزويد وتعديل السوق والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن حيث يعمل الديوان التونسي للتجارة مثلا على تكوين المخزونات الاحتياطية من السكر والقهوة والشاي والأرز إلى جانب تكليفه بتوريد بعض المواد التي يشهد فيها التزويد نقصا ظرفيا كما تعمل كل من شركة اللحوم والشركة التونسية لأسواق الجملة على المساهمة في انتظامية التزويد بالمواد الطازجة (خضر، غلال، لحوم، أسماك ...) وتعديل الأسعار.

الهدف الاستراتيجي 1.1: تعديل السوق وتعزيز حماية المستهلك

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بضمان سوق متوازنة وعادلة ونزيهة. وقد تم في المجمل تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تحقيق القيمة المنشودة لمختلف المؤشرات. وفيما يلي أهم ما تم إنجازه خلال سنة 2023.

المؤشر 1.1.1: عدد أيام النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج

المؤشر 1.1.1: عدد أيام النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
مادة البطاطا مادة الحليب (عدد الأيام)		6 30	20 25	4 30	%260 %92	16 18	2025

1- **بالنسبة لمادة البطاطا**: تتزامن أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر من كل سنة مع فترة فجوة إنتاج البطاطا (الفجوة الخريفية) ويتم تغطيتها انطلاقا من المخزونات التعديلية المنجزة وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية والهياكل المهنية وقدرت هذه المخزونات خلال سنة 2023 بحوالي 20795 طن (منها 8945 لدى المجمع و11850 طن لدى الخواص) مقابل 15800 طن في نفس الفترة من سنة 2022 . وتبعا لعدم إنجاز كامل برنامج الخزن والمقدر بـ 40 ألف طن فقد تم العمل على إحكام توزيع المخزونات المنجزة قصد ضمان حسن تزويد البلاد خلال هذه الفترة والضغط على ارتفاع الأسعار على مستوى التفصيل والجملة. أما بالنسبة لعدد أيام النقص فقد تم تسجيل 4 أيام (26 يوم تغطية) مقابل تقديرات ب20 يوم (10 أيام تغطية) وبذلك تكون نسبة الإنجاز 260% (بناء على قاعدة 30 يوم نقص) .

2- **بالنسبة لمادة الحليب:** يتم سنويا تسجيل تراجع في إنتاج الحليب المعقم خلال فترتي الخريف والشتاء (basse lactation) ولمجابهة هذه الوضعية يتم سنويا تكوين مخزون من الحليب المعقم لتعديل السوق حيث تم خلال سنة 2023 إنجاز مخزون بـ 35 مليون لتر مقابل 37،9 مليون لتر خلال سنة 2022 (-6،7%) و54،4 مليون لتر خلال سنة 2021 (-6،35%). ويعود هذا النقص إلى تراجع الإنتاج نظرا للمتغيرات المناخية التي ساهمت في ارتفاع الكلفة في علاقة بالأعلاف وتفريط الفلاح في قطيع الأبقار وتنامي ظاهرة تهريب الأبقار.

وحرصا على تجاوز هذه الوضعية الصعبة وضمان تزويد منتظم للسوق تمت دعوة مصنعي الحليب للعمل على:

- تخصيص كميات إضافية من الحليب المقبول لإنتاج مادة الحليب المدعم،
- تعليق كلي لإنتاج نوعيات الحليب الأخرى،
- ترشيد كميات الحليب المقبولة الموجهة لإنتاج مشتقات الحليب،
- الترفيع استثنائيا بنسبة 20% من مادة الحليب المدعم خلال فترة المولد النبوي الشريف (من 22 على 26 سبتمبر 2023)،
- الترخيص لمركزيات الحليب بتوريد كامل الحصة المطلوبة من الحليب المجفف قصد توجيهها لصناعة مشتقات الحليب وتوجيه الحليب الطازج لتصنيع الحليب المعقم نصف الدسم،
- التنسيق المحكم مع مركزيات الحليب والإدارات الجهوية للتجارة في توزيع المخزون نحو الجهات ذات الكثافة السكانية العالية وبالمناطق الداخلية.

ونظرا لارتفاع أسعار الحليب على المستوى العالمي لم يتم اللجوء إلى توريد مادة الحليب.

وبالنسبة لعدد أيام النقص فقد تم تسجيل 30 يوما (60 يوم تغطية) مقابل تقديرات ب25 يوما (65 يوم تغطية) وبذلك تكون نسبة الإنجاز 92% (بناء على قاعدة 90 يوم نقص).

المؤشر 2.1.1: نسبة تغطية السوق بجهاز المراقبة الاقتصادية

المؤشر 2.1.1: نسبة تغطية السوق بجهاز المراقبة الاقتصادية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة(%)	65	70،3	70	69،3	99	77	2025

سجلت تدخلات مصالح المراقبة الاقتصادية خلال سنة 2023 نقلة نوعية وكمية حيث تمكنت من تأمين حوالي 589155 زيارة تفقد لتغطية السوق في مختلف قطاعاتها ومسالكها حيث بلغت نسبة التغطية الميدانية 69,3 بالمائة مقارنة بتقديرات بـ 70 بالمائة أي بنسبة إنجاز 99% ويعزى هذا التطور في الإنجاز بصفة خاصة إلى:

- تحسين نوعية البرمجة وآلياتها وإقرار جملة من البرامج الرقابية الخصوصية والاستعجالية المتواصلة على مدار السنة،
- الرفع من نسبة تسخير الفرق الرقابية وتطوير العمل المشترك مع المصالح الأمنية بما مكن من تجنيد إمكانيات إضافية،
- تحسين آليات المتابعة بتوسيع العمل بالتطبيقة الإعلامية للمراقبة الاقتصادية،
- وضع برامج خصوصية للإشراف المباشر على توزيع المواد المدعمة وتوجيهها نحو المناطق الريفية والشعبية.

المؤشر 1.1 .3: تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي

المؤشر 1.1 .3: تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد	377	2292	2638	1470	%55،7	2050	2025

بلغ عدد المنتفعين بصفة مباشرة من تدخلات الإعلام والتثقيف الاستهلاكي 1470 مقابل تقديرات بـ 2638، أي بنسبة إنجاز في حدود 55،7 % ويرجع هذا التراجع لتعذر تنظيم عدد من التظاهرات منها:

- دورات تكوينية لفائدة منتسبي المنظمة التونسية للتربية والأسرة نظرا لتعطل إبرام اتفاقية تعاون في هذا الخصوص،
- تأجيل عدد من الأنشطة المبرمجة بالتعاون مع بلدية حلق الوادي في إطار مشروع برعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "FAO"،
- تأجيل ورشة حول قراءة نتائج المرحلة الثانية من الدراسة حول واقع القدرة الشرائية في تونس،
- إلغاء تنظيم خيمة تحسيسية بمناسبة عيد الأضحى بفضاء تابع لشركة اللحوم،

وقد كان مبرمجا انتفاع حوالي 570 مشاركا من هذه التظاهرات.

أهم الإشكاليات المطروحة والمقترحات:

- اضطراب في تزويد السوق ببعض المواد الحساسة (الحليب في فترة الفجوة الخريفية والشتوية، الزيت النباتي المدعم، السكر...)،

- محدودية الموارد البشرية لاسيما عدد أعوان المراقبة الاقتصادية إضافة إلى عدم تعويض الأعوان المتقاعدين،

- تقادم أسطول السيارات المخصص للمراقبة الاقتصادية ومراقبة الجودة،

- تقلص عدد الدورات التكوينية في عديد المجالات لاسيما المنافسة والأسعار والجودة والاستهلاك،

- محدودية الموارد المخصصة لإنتاج ونشر ومضات تحسيسية قصد استهداف أكبر عدد ممكن من المستهلكين على مختلف الوسائط،

- إشكاليات تتعلق بتأمين مصاريف نقل وإعاشة الخبراء من شركاء المعهد الوطني للاستهلاك في القافلة التحسيسية (معهد التغذية والوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات) خلال الزيارات إلى الجهات الداخلية، مما يحد من عدد المنتفعين على المستوى الجهوي والفئات الاجتماعية المستهدفة،

- استحالة تقدير عدد المنتفعين من المداخلات الإعلامية والتواصلية لإطارات المعهد الوطني للاستهلاك في وسائل الإعلام رغم أهميتها في تجسيم الهدف الذي يتعلق به المؤشر على المستوى النوعي.

ويقترح للغرض:

- دعم فرص التكوين وتنمية قدرات الإطارات والأعوان في الجوانب المتصلة بمهامهم سواء في إطار موارد الميزانية أو أنشطة التعاون الفني المتاحة.

- دعم الاختصاصات الفنية المتصلة بتصميم البحوث وتحليل المعطيات واختبارات وتحاليل المنتجات والخدمات.

- تبسيط إجراءات إبرام الاستشارات والصفقات المتعلقة خاصة بنشاط البحوث الهاتفية نظرا لحالة تركيز السوق التي يشهدها قطاع مسدي هذا النوع من الخدمات.

- مزيد التنسيق مع المصالح المعنية لتجاوز الصعوبات المتعلقة بالموارد البشرية والسيارات.

- إحكام متابعة تزويد السوق بالمواد الحساسة بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة.

- إتمام الإجراءات المتعلقة بإنجاز البحوث والاستقصاءات والقوافل التحسيسية في إطار أنشطة المعهد الوطني للاستهلاك.

الهدف الاستراتيجي 2.1: حسن التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه

يندرج هذا الهدف ضمن توجهات المحور الاستراتيجي ضمان سوق متوازنة ونزيهة وتعزيز حماية المستهلك وذلك بالعمل على حسن التصرف في مستوى نفقات الدعم من خلال تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك بغاية الحفاظ على الحصص من الكميات المدعمة من المواد الأساسية سنويا.

المؤشر1.2.1: نسبة تطور الكميات المدعمة

المؤشر1.2.1 : نسة تطور الكميات المدعمة	المؤشر الفرعي	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
	-كميات مادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز	مليون قنطار (م.ق)	6،248	6،302	6,5	6،488	99،82%	6,5	2025
	-كميات مادة الزيت النباتي المدعم	ألف طن	105،242	67،904	174	37،566	21،59%	174	

بلغت كميات الفرينة المدعمة خلال سنة 2023 حوالي 6,488 م.ق مقابل تقديرات أولية في حدود 6,5 م.ق أي بنسبة انجاز في حدود 99,82 %، ويرجع هذا التطابق بين التقديرات والإنجازات بالأساس إلى دور التطبيقة الإعلامية الخاصة بمراقبة مبيعات الفرينة في ضبط الحاجيات الحقيقية من الفرينة المخصصة لصنع الخبز من ناحية، والحد من استعمالها في غير الأغراض المخصصة لها من ناحية أخرى.

كما يتبين الأثر الإيجابي للتطبيقة الإعلامية في:

- الحد من تجاوز الحصص المخولة للمخابز والتزامها بصنف التخبيز المرخص لها،

- تقيد المطاحن بترويج الفرينة للمخابز المدرجة ضمن قائمة حرفائها والمحددة من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة وتنمية الصادرات من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الاستهلاك بعنوان سنة 2023 حوالي 37,566 ألف طن مقابل تقديرات أولية في حدود 174 ألف طن أي بنسبة انجاز في حدود 21,59%، ويرجع هذا التفاوت الكبير بين الانجازات والتقديرات بالأساس إلى:

- النقص المسجل في مخزونات الزيت النباتي الخام بسبب عجز الديوان الوطني للزيت على تسلم الكميات المتعاقد في شأنها لعدم خلاص مزوديه. وترجع هذه الوضعية إلى التأخر في صرف مستحقات الدعم الراجعة لفائدة الديوان نتيجة عدم توفر الإعتمادات الضرورية في الآجال،

<u>أهم الإشكاليات المطروحة والمقترحات:</u>

- اعتماد نظام الحصص في توزيع مادة الفرينة على المخابز والزيت النباتي على المعلبين لا يمكن من التحكم إلا بصفة نسبية في الكميات السنوية المستهلكة من مادتي الفرينة والزيت النباتي المدعمة،

- نقص في مخزونات مادة الزيت النباتي بسبب التأخر في صرف مستحقات الدعم الراجعة لفائدة الديوان الوطني للزيت نتيجة عدم توفر الاعتمادات الضرورية في الآجال.

ويقترح للغرض:

- إستكمال رقمنة مسالك توزيع المواد المدعمة (فرينة رفيعة والسميد، الزيت نباتي لتجار تفصيل، العجين الغذائي).

- تكثيف المراقبة الاقتصادية.

- العمل على صرف الاعتمادات الضرورية في الآجال لفائدة الديوان الوطني للزيت لتفادي النقص في مادة الزيت النباتي المدعم.

- دراسة إمكانية نفاذ المخابز للتطبيقة الإعلامية، وتمكينها من تسجيل طلبياتها من الفرينة مسبقا بما يمكن من مزيد التحكم في الكميات المروجة من فرينة الخبز.

- النظر في إطار اللجنة المكلفة بمتابعة توزيع مادتي الفرينة المخصصة لصنع الخبز والزيت النباتي في إمكانية الاستغناء عن الرمز الإداري لتجار المواد الغذائية بالجملة وإخضاعهم لنظام الحصص على غرار ما هو معمول به بالنسبة للمخابز المصنفة وذلك بهدف تحسين أداء التطبيقة الخاصة بمتابعة مبيعات الزيت النباتي المدعم.

- الشروع في تنفيذ مخططي العمل للتحكم في المخاطر في إطار الرقابة الداخلية لمسارات الدعم لاسيما المتعلقة بدعم الحبوب والزيت النباتي.

الهدف الاستراتيجي 3.1: تعزيز وتطوير النسيج التجاري:

يتعلق هذا الهدف بمواصلة العمل على تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والصيد البحري وتطوير النسيج التجاري والحرفي.

المؤشر1.3.1: نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا

المؤشر1.3.1: نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	54	35	58	42	72،4	62	2025

بلغت نسبة الحرفيات المسجلات في سجل الحرفي 42% مقابل تقديرات بـ 58% وهوما يمثل نسبة إنجاز 72،4 بالمائة، ولكن هذه النسبة لا تعكس نجاعة في التدخلات حيث أنه مؤشر عملياتي يعتمد بالأساس على جمع المعلومات خاصة وأن جانب التكوين للنساء الحرفيات الذي من شأنه أن يكون حافزا لجلبهن وحثهن للتسجيل ويبقى تطور هذا المؤشر موكول إلى هياكل أخرى مختصة في الاتصال والتكوين والدعم. وتعود النسبة المحققة للمؤشر بالأساس للتسجيل الذاتي للنساء الحرفيات. أما تدخل الوزارة فيتمثل في التنسيق مع وزارة المالية لحث مصالحها المكلفة (رؤساء المراكز

الجهوية ومكاتب مراقبة الأداءات) للمطالبة عند إيداع التصريح الموحد لبعث مشروع فردي والحصول على بطاقة تعريف جبائية بوصل التسجيل بسجل الحرفيين.

المؤشر 2.3.1: نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية

المؤشر 2.3.1 : نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	169	224	175	240	139	182	2025

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ % 240 بالنسبة لسنة 2023 مقابل تقديرات بـ 175% وبذلك تكون نسبة الإنجاز 139% ويعود ذلك إلى:
  - ✓ تطور وارتفاع نسق إحداث المساحات التجارية غير الخاضعة لترخيص الوزير المكلف بالتجارة.
  - ✓ المحافظة على تشريعات وتراتيب تسمح بتطور هذه الآلية في إطار مناخ استثماري مشجع ارتكز على اعتماد إجراءات إدارية مبسطة تحث القطاع الخاص على بعث هذا الصنف من المشاريع.
- إلى موفى سنة 2023 تم إجمالا تغطية جميع البلديات بمعدل مساحتين تجاريتين لكل واحدة مع وجود بعض التفاوت بين الجهات،
- يلاحظ عموما تطورا في تغطية كافة البلديات من هذه المساحات خلال سنة 2023 بالرغم من أن هذا القطاع يعتمد كليا على المبادرة الخاصة مع غياب إمتيازات مسندة من الدولة لهذا القطاع.

باعتبار أن هذا المؤشر يبقى رهين الاستثمار الخاص من قبل الفاعلين الاقتصاديين في هذا القطاع حيث تقتصر مساهمة الوزارة على تنظيمه من خلال سن التشريعات والتراتيب ذات العلاقة الخاصة بشروط وإجراءات اسناد التراخيص المسبقة لتركيز المساحات التجارية الكبرى مع إقرار مبدا حرية ممارسة النشاط بالنسبة للأصناف الأخرى (المتوسطة والصغرى) ومتابعتها.

المؤشر 3.3.1: نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري

المؤشر 3.3.1 : نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	29	38	100	56	56	100	2025

تم تسجيل نسبة إنجاز **56**% مقابل تقديرات بـ **100**% ويعود ذلك إلى ما يلي:

- استكمال إجراءات طلب العروض المتعلق بدراسة التنفيذ الفني والمالي للقاعدة التجارية بباجة خلال سنة 2023 وإبرام عقد الصفقة مع مكتب الدّراسات "سراح" بتاريخ 08 جانفي 2024 وإصدار إذن إداري بتاريخ 12 فيفري 2024.

- لم تصادق لجنة المتابعة والتقييم على المرحلة الثانية من دراسة تنفيذ القسط الثاني وذلك بتاريخ 07 ديسمبر 2023 وسيتم فسخ الصفقة مع مكتب الدّراسات.

- وجود إشكاليّات عقّاريّة تتعلّق بإنجاز سوق الإنتاج للقوارص ببلديّة منزل بوزلفة علما وأن البلديّة المعنيّة قد صادقت على المرحلة الأولى من دراسة التنفيذ الفنّي والمالي للسّوق وهي حاليّا بصدد المصادقة على المرحلة النّهائيّة.

- الدّراسة المتعلّقة بسوق إنتاج التمور بقبلي والدّراسة المتعلّقة بسوق الإنتاج التمور بتوزر فإنّهما محل متابعة من طرف الوحدة.

أهم الإشكاليات المطروحة والمقترحات:

- محدودية مجال تدخل البرنامج في هذا الهدف لاسيما فيما يتعلق بأداء المؤشر المتعلق بنسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا ومؤشر نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية الذي يبقى رهين الاستثمار الخاص من قبل الفاعلين الاقتصاديين،

- الصبغة العملياتية لمؤشر نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

وسيتم مراجعة المؤشرات المذكورة وحذف المؤشر المتعلق بنسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية.

2.1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023 ق. م الأصلي	تقديرات 2023 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	32 380	32 380	29 275	3105-	90،4
	اعتمادات الدفع	32 380	32 380	29 251	3129-	90،4
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	7 830	7 830	5 426	2404-	69،3
	اعتمادات الدفع	7 830	7 830	5 225	2605-	66،3
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	2 525 300	3 807 300	3 809 911	2611+	100،07
	اعتمادات الدفع	2 525 300	3 807 300	3 809 911	2611+	100،07
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	660	660	492	168-	74،5
	اعتمادات الدفع	855	855	186	669-	21،7
المجموع	اعتمادات التعهد	2 566 170	3 848 170	3 845 104	3066-	99،92
	اعتمادات الدفع	2 566 365	3 848 365	3 844 573	3792-	99،9

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م الأصلي	تقديرات 2023 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
البرنامج الفرعي 1	نشاط عدد 1	14 348	14 348	7 290	7058	50،8
	نشاط عدد 2	2 523 397	3 805 397	3 809 894	4497+	100

93٫2	169-	2 320	2 489	2 489	نشاط عدد 3	
75	236-	710	946	946	نشاط عدد 4	
97٫8	34-	1 513	1 547	1 547	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي 2
101	11+	1 104	1 093	1 093	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي 3
102	24+	1 173	1 149	1 149	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي 4
89٫8	125-	1 101	1 226	1 226	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي 5
104	45+	1 138	1 093	1 093	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي 6
83٫8	202-	1 044	1 246	1 246	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي 7
97٫9	18-	828	846	846	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي 8
81٫3	203-	885	1 088	1 088	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي 9
90٫7	86-	841	927	927	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي A
102	12+	631	619	619	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي B
128	188+	864	676	676	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي C
102	16+	900	884	884	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي D
91٫6	123-	1 341	1 464	1 464	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعيE
84٫1	196-	1 041	1 237	1 237	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعيF
108	86+	1 161	1 075	1 075	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي G
101	11+	1 357	1 346	1 346	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي H
108	92+	1 255	1 163	1 163	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي I
100٫5	4+	814	810	810	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي J
81	241-	1 030	1 271	1 271	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي K
96٫5	39-	1 063	1 102	1 102	نشاط عدد 5	البرنامج الفرعي L

البرنامج الفرعي M	نشاط عدد 5	840	840	853	13+	101،5
البرنامج الفرعي N	نشاط عدد 5	686	686	688	2+	100،3
البرنامج الفرعي O	نشاط عدد 5	770	770	766	4-	99،5
البرنامج الفرعي P	نشاط عدد 5	899	899	858	41-	95،4
	المجموع	2 566 365	3 848 365	3 844 573	3792-	99،9

بلغت نفقات برنامج التجارة الداخلية خلال سنة 2023، **3 844 573** ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة **3 848 365** ألف دينار، وتكون بذلك نسبة الانجاز99،9%.

وقدرت نسبة إنجاز البرنامج الفرعي المركزي 99.99 %من نسبة إنجازات البرنامج وذلك باعتبار أن دعم المواد الأساسية من الأنشطة الرئيسية في هذا البرنامج الفرعي ويشكل أكبر جزء من ميزانيته التي قدرت بـ 3805 مليون دينار أي بنسبة 98،97% من ميزانية البرنامج.

وتبين الجداول المذكورة أعلاه توزيع وتنفيذ ميزانية برنامج التجارة الداخلية حسب طبيعة النفقة وحسب الأنشطة.

حيث بلغت نسبة الإنجاز في نفقات التسيير 66،3 % ونفقات التدخلات 100%.

كما بلغت نسبة إنجاز نفقات الاستثمار 21،7% ويعود ذلك لعدم إنجاز الدراسات والمسوحات المبرمجة من قبل المعهد الوطني للاستهلاك وعدم المصادقة على المرحلة الثانية من إنجاز الدراسة المتعلقة بالقسط الثاني من البرنامج الوطني لتأهيل مسالك التوزيع والتأخر في إنجاز الدراسة المتعلقة بإنجاز قاعدة تجارية بباجة (سوق جملة للخضر والغلال والبقول).

برنامج: التجارة الخـارجيـة

رئيسة البرنـامج: السيّدة درة البــرجي

تاريخ توليها مهمـة قيادة البرنـامج: 5 نـوفمبر 2020

2- نتائج أداء البرنـامج:

ترتكز إستراتيجية برنامج التجارة الخارجيـة على مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب والإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني وتمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة والجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الدولية المحمولة على كاهل الجمهورية التونسية خاصة أن عنصر التجارة الخارجية يعتبر من العناصر المحددة للسياسات العامة للدول ولعلاقاتها الديبلوماسية وهو ما يفسر أن هذا البرنامج يحظى بأهمية بالغة ومتزايدة من قبل مهمـة التجارة وتنمية الصادرات.

وتشتمل المحاور الاستراتيجية للبرنامج على:

- **المحور الإستراتيجي1:** تنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري من خلال الانفتاح على أسواق جديدة وتوفير ميزات تفاضلية للمنتوج التونسي في إطار اتفاقيات تبادل تجاري حر،
- **المحور الاستراتيجي 2:** حماية المنتوج الوطني من خلال التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية لدى الهياكل التي لها النظر.

وفيما يتعلق بمساهمة الفاعلين العموميين، يعد مركز النهوض بالصادرات من بين أهم الفاعلين العموميين المساهمين في تنفيذ استراتيجية البرنامج، وهو منشأة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويهدف للرفع من مستوى التوسع التجاري وتعزيز المبادلات مع الخارج وذلك خاصة عبر تنمية الصادرات التونسية من خلال المساهمة في:

- ✓ تنظيم المشاركة التونسية في المعارض والتظاهرات الاقتصادية،

- ✓ تشجيع المؤسسات التصديرية على فتح مراكز تمثيل تجارية بالخارج،
- ✓ إحداث مراكز تمثيل تجاري قارة بالخارج،
- ✓ المساهمة في تنظيم الإشهار التجاري لفائدة المواد المعدة للتصدير وتوفير كل الوسائل التي تمكن من تعريف أفضل بالمواد التونسية في الخارج.

وتتعاضد هذه الأنشطة بمساهمة فاعلة في دفع التصدير من قبل غرف التجارة والصناعة وهي مؤسسات عمومية ذات مصلحة اقتصادية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالتجارة وتتلخص مهامها المتصلة بمجال تنمية الصادرات خاصة في المساهمة في توطيد علاقات التعاون والشراكة مع الخارج من خلال:

- إبرام اتفاقيات مع الغرف الأجنبية للتجارة والصناعة بهدف تنمية فرص الاستثمار والشراكة وتطوير المبادلات التجارية على صعيد الجهة وذلك في نطاق مشمولاتها وطبقا للقوانين الجاري بها العمل،
- مساندة المؤسسات والإحاطة بها بهدف تنمية الصادرات.

الهدف الاستراتيجي 2-1: تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بتنمية الصادرات وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري.

فبالنسبة **لتنمية الصادرات**، يقصد به تطوير الصادرات من حيث القيمة والحجم والرفع من أدائها والتركيز على المنتوجات ذات القيمة المضافة وتغيير التركيبة الهيكلية التقليدية للصادرات التونسية عبر اقحام منتجات جديدة واعتماد سياسة ترويجية مرافقة،

أما بالنسبة **لتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري** فيقصد به من جهة ترسيخ وتدعيم الاتفاقيات التجارية المنخرط فيها سابقا والبحث المتواصل عن الانخراط في كل اتفاقيات جديدة ذات صبغة اقتصادية وتجارية تتيح نفاذ المنتوج التونسي الى جميع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية علاوة على تثمين دور الممثليات التجارية والتظاهرات الترويجية في اقتحام المنتوج التونسي للأسواق الخارجية.

وتندرج سياسة مهمة التجارة وتنمية الصادرات ضمن مجموعة من التعهدات الدولية والإقليمية المترتبة عن انخراط تونس في مجموعة من التجمعات الدولية والإقليمية على غرار منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة الافريقية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (Comesa) ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، علاوة على

مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع العديد من البلدان كاتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي واتفاقية الشراكة مع الرابطة الأوروبية للتبادل الحر (AELE) واتفاقية الشراكة بين تونس وبريطانيا والتي تم توقيعها تبعا لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و دخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 2021، إضافة الى اتفاقية التبادل الحر الثنائية بين تونس وتركيا واتفاقيات التبادل مع عدد من الدول العربية على غرار ليبيا ومصر والمغرب والأردن والكويت.

وتتبني هذه الاتفاقيات على قاعدة حرية نفاذ البضائع والمنتجات الى الأسواق وفق نظام الأفضليات التجارية ومقتضيات قواعد المنشأ.

المؤشر1.1.2: تطوّر نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها اتفاقيات تبادل حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية

يتم تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري من خلال ترسيخ الاستفادة من الامتيازات الممنوحة وتدعيم الاتفاقيات التجارية المنخرط فيها سابقا والبحث المتواصل عن الانخراط في اتفاقيات جديدة ذات صبغة اقتصادية وتجارية تتيح نفاذ المنتوج التونسي للأسواق ولجميع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية علاوة على تثمين دور الممثليات التجارية والتظاهرات الترويجية في اقتحام المنتوج التونسي للأسواق الخارجية.

كما يمكن تعميق الاندماج الاقتصادي من خلال إعطاء المنتوجات التونسية أفضلية تنافسية في إطار النفاذ لأسواق جديدة سواء في إطار صيغ الاعتراف المتبادل أو في إطار معاملة تمييزية مقارنة بالمنتوجات الأخرى المنافسة أو الغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي من شأنها عرقلة دخول هذه المنتجات لتلك الأسواق.

المؤشر 1.1.2: تطوّر نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها اتفاقيات تبادل حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية							
وحدة المؤشر	**انجازات 2021**	**إنجازات 2022**	**تقديرات 2023** (1)	**إنجازات 2023** (2)	**إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023** (2)/(1)	**القيمة المستهدفة(*)**	**السنة**
نسبة	85.2	**85.76**	**87**	**85.94**	**98.78**	**89**	**2025**

تم تسجيل استقرار لمؤشر تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية، حيث بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر 85.94.% مقارنة بـ % 87 (تقديرات) وبالتالي بلغت نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات 98.78% أي بفارق .1.06%.

ويعود هذا الاستقرار المسجل خلال سنة 2023 الى:

- تطور حجم المبادلات التجارية نحو الأسواق التقليدية مثل بلدان الاتحاد الأوروبي حيث بلغت قيمة الصادرات في إطار اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي 43636 م.د وقيمة الواردات 34455 م.د وبالتالي بلغت قيمة المبادلات التجارية في إطار هذه الاتفاقية 78092 م.د.
- تنامي المبادلات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية 15608 م.د.
- تطور حجم الصادرات التونسية نحو الكوميسا مقارنة بسنة 2022: 5.7%
- تطور حجم الصادرات التونسية نحو الكوميسا مقارنة بالصادرات نحو افريقيا: 46.47%
- تطور حجم الصادرات التونسية نحو الكوميسا مقارنة بالصادرات نحو العالم: 4.94 %

المؤشر 2.1.2: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات

يتعلق هذا المؤشر بتحليل تطور تركيبة الصادرات التونسية (هيكلة ووجهة) وبمدى تنوعها واستيعابها أكثر ما يمكن من المواد المنتجة والمصنعة في تونس وخاصة المنتجات ذات القيمة المضافة وذات التنافسية العالية.

لهذا الغرض يتكون المؤشر المذكور من مؤشرين فرعيين: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات من جهة ونسبة تنويع الصادرات من حيث الوجهات والأسواق المستهدفة من جهة أخرى، فبالنسبة لتنويع قاعدة المنتوجات المصدرة وتوسيعها يعمل هذا المؤشر على رصد القطاعات التي يمكن إقحامها أو دعم إقحامها في المجهود التصديري وعدم الاكتفاء بالاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية وخاصة الفلاحية، أما بالنسبة لتنويع الصادرات من حيث الوجهات فمرده التقليص من حدة الارتباط بمنطقة اليورو التي تستحوذ على أكثر من 75%من إجمالي المبادلات الخارجية لتونس.

تكمن أهمية هذا المؤشر في كونه يمكن من تقييم مدى نجاعة سياسة التجارة الخارجية عموما وسياسة التصدير خصوصا ويتيح الفرصة للهياكل ذات الصلة على غرار المجلس الأعلى للتصدير اتخاذ التدابير الملائمة.

المؤشر الفرعي1: تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات

المؤشر الفرعي1: تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	32	31.8	30	29.7	99	30	2025

بلغت جملة قيمة الصادرات التونسية خلال سنة 2023 ما يعادل **62077.3 م د** مقابل **57557.5 م د** سنة 2022 مسجلة بذلك زيادة تقدر بـ 7.3 %، وتعود هذه الزيادة إلى تحسن مردود الصادرات في أغلب القطاعات ماعدى قطاعي الطاقة والمناجم والفسفاط. واتسمت سنة 2023 باستعادة الميزان التجاري لنسبة هامة من التوازن في تغطية الواردات بالصادرات حيث بلغت 78.4 % مقابل 69.5 % سنة 2022 أي بزيادة 8.9 % وهي أعلى نسبة تغطية خلال الـ 10 سنوات الماضية.

وبلغت حصة الصادرات الموجهة نحو الإتحاد الأوروبي خلال سنة 2023 ما يعادل 70.3% بقيمة تبلغ 43636.9 مليون دينار مقابل 38862.2 مليون دينار خلال سنة 2022 (حصة قدرها 67.5 %) مسجلة نسبة نمو تقدر بـ 12.3 %، في حين بلغت جملة الصادرات التونسية الموجهة نحو بقية الدول خلال سنة 2023 ما يعادل 29،7 % بقيمة 18440.4 مليون دينار مقابل 13.913 مليون دينار خلال سنة 2022 بحصة قدرها 32.5 %مسجلة بذلك تطورا بنسبة 34.3 %، مع تسجيل فائض تجاري يقدر بـ 9181.6 مليون دينار مقابل فائض بـ 1379 مليون دينار سنة 2022. ومقارنة بتقديرات سنة 2023 (30%) فان نسبة الإنجاز بلغت 99 %.

رغم احتفاظ الاتحاد الأوروبي بترتيبه كوجهة أولى للصادرات التونسية، تبرز المعطيات المسجلة نتائج إيجابية للمجهود التصديري الموجه نحو أسواق أخرى غير الشريك التقليدي (UE) حيث انتعشت الصادرات التونسية

نحو الوجهات الإفريقية (التي تمثل سوقا يضم 1.3 مليار مستهلك)، إذ سجلت الصادرات التونسية خلال سنة 2023 نحو عديد الوجهات الإفريقية نتائج إيجابية فقد ارتفعت الصادرات الموجهة نحو بلدان "الكوميسا" (السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا) من 2198.8 مليون دينار خلال سنة 2022 إلى 3024.2 مليون دينار سنة 2023، ويصل الفائض مع دول "الكوميسا" إلى1500 مليون دينار. كما سجلت الصادرات الموجهة نحو منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (**ZLECAF**) بـ 5.8 %، كما تطورت الصادرات الموجهة نحو أبرز دول إفريقيا جنوب الصحراء حيث بلغت قيمة الصادرات نحو السنغال خلال سنة 2023 ما يعادل 266.8 مليون دينار مقابل 187.8 مليون دينار سنة 2022، وبلغ الفائض التجاري مع الكاميرون 114.8 مليون دينار مقابل 100 مليون دينار سنة 2022. هذا وسجلت الصادرات التونسية زيادة إيجابية نحو عديد من دول المنطقة المذكورة (ZLECAF) على غرار الغابون، ليبيريا، مالي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، رواندا وتنزانيا.

أما بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد بلغت قيمة الصادرات 5640.4 مليون دينار سنة 2023 مقابل 5409.4 مليون دينار لسنة 2022 أي بزيادة قدرها 4.3 %.

وتبقى النتائج المحققة المذكورة أعلاه في حاجة لمزيد تحسين استراتيجية تنمية الصادرات التونسية وتنشيط منظومة المتدخلين في تجسيمها خصوصا بمزيد دفع الصادرات وتنويع الأسواق وتحسين أداء أجهزة الدعم والمساندة للرفع من نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الخام واستعادة تموقع الصادرات التونسية في الأسواق المجاورة خصوصا كل من السوق الليبية والجزائرية وتسهيل اقتحام أسواق إفريقية جديدة مع العمل على الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي دخلت حيز التنفيذ على غرار السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا الكوميسا (COMESA) واتفاقية المنطقة القارية الإفريقية للتبادل الحر (ZLECAF).

أما **بالنسبة للسوق الآسيوية** والتي تضم 85 % من سكان العالم مع ارتفاع في النسق الاستهلاكي الذي يتوقع البنك الآسيوي للتنمية أن يصل إلى 32 ترليون دولار في عام 2030 أي ما يناهز 43 % من الإنفاق العالمي نتيجة لصعود الطبقة المتوسطة، فتعتبر سوقا واعدة تعمل الجهات التصديرية في تونس لاستغلالها تجسيما للتوجه الإستراتيجي للبلاد نحو تنويع الخيارات الاقتصادية والتخفيف من حدة الارتباط بالمنطقة الأوروبية. فقد تطورت الصادرات الموجهة نحو **أندونيسيا** لتبلغ 150 مليون دينار مقابل 85.3 مليون دينار سنة 2022، كما تضاعفت قيمة

الصادرات نحو **تايلندا** لتبلغ قيمتها 36.9 مليون دينار مقابل 14.1 مليون دينار سنة 2022، كما انتعشت الصادرات نحو **أوزباكستان** لتبلغ 2.7 مليون دينار مقابل 0.7 مليون دينار سنة 2022، في حين استقرت قيمة الصادرات نحو بعض البلدان الآسيوية الأخرى مقارنة بإنجازات سنة 2022 على غرار تلك الموجهة نحو الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، جزر الملديف، الفليبين وباكستان. هذا وتبقى الوجهة الآسيوية للصادرات التونسية في حاجة لمزيد العمل لتعميق فرص الشراكة على غرار النتائج الإيجابية التي تم تسجيلها بمناسبة مشاركة الجانب التونسي في المعرض التجاري الأندونيسي خلال شهر أكتوبر 2023. ومن المؤمل أن تستغل بلادنا القمة الإفريقية الكورية التي ستنعقد في العاصمة الكورية سيول خلال شهر جوان من السنة الحالية (2024) لتطوير العلاقات الاقتصادية والبحث عن سبل تذليل العراقيل التي قد تبطئ تموقع الصادرات التونسية في البلدان الآسيوية مثل بعد المسافة والنقل وغيرها.

وتجدر الإشارة أنه رغم تسجيل نتائج إيجابية للصادرات التونسية مع العديد من البلدان الآسيوية خلال سنة 2023 تبقى حصة الصادرات التونسية الموجهة نحو السوق الآسيوية أقل من المأمول حيث لم تتجاوز 2.85 % مقابل 4.22 % سنة 2022 إذ بلغت قيمتها 1770.8 مليون دينار مقابل 2427.6 مليون دينار سنة 2022 غير أن هذه النتائج وإن كانت لا تخفي المجهودات الحثيثة الساعية للتموقع في هذه السوق الهامة لكنها مازالت تعكس بطئ هذا التموقع بسبب عوائق المسافة والنقل واللغة وصغر السوق الاقتصادية في تونس.

المؤشر الفرعي2: تطور عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية

المؤشر الفرعي2: تطور عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية							
وحدة المؤشر	**إنجازات 2021**	**إنجازات 2022**	**تقديرات 2023**	**إنجازات 2023**	**إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
نسبة	**37**	**33.2**	**35**	**33**	**94**	**39**	**2025**

بلغ تطور عدد البنود التعريفية للمنتوجات المصدرة خلال سنة 2023 نسبة 33% مقابل تقديرات بـــ 35% (نسبة إنجاز 94%) ما يعادل **6109** منتوج مقابل 5831 منتوج خلال ســـنة 2022 أي بزيادة **278** منتوج جديد متأتية خصوصا من الأداء الإيجابي للقطاعات التصديرية التالية:

- **قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية** بلغت حصة صادرات القطاع 45.7% من جملة قيمة الصادرات التي قدرت بـــ 28388.7 مليون دينار مقابل24494.2 مليون دينار خلال سنة 2022 أي بنسبة نمو تقدر 15.9 %. هذا وتصــدرت الكوابل والأســلاك الكهربائية المرتبة الأولى من صــادرات القطاع بنســبة 32.7 % تليها قطع غيار وأكسسوارات المعدات السيارة ثم آلات ربط وقطع التيار الكهربائي، وتوجهت صادرات القطاع بالأساس نحو فرنسا ثم ألمانيا وإيطاليا.

- **قطاع النسيج والملابس** بلغت حصة صادرات القطاع سنة 2023 نسبة قدرت بـ 15.6 % بقيمة بلغت 9675.4 مليون دينار مقابل 9154.4 مليون دينار سنة 2022 أي بزيادة 5.7 %، وتمثلت أهم صادرات القطاع في البدلات الرياضية تليها بدلات جاهزة للرجال والصبيان، هذا وتستوعب السوق الفرنسية 32 % من صادرات القطاع تليها إيطاليا بـ 24.6 % ثم ألمانيا بـ 14.4 %.

- **قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية:** بلغت قيمة الصادرات 8011.6 مليون دينار سنة 2023 مقابل 6801.4 خلال سنة 2022 أي بنسبة نمو بـ 17.8 % ،وتصدر زيت الزيتون المرتبة الأولى في قيمة صادرات القطاع بحصة بلغت حوالي 47.5 % بقيمة بلغت 3812.9 مليون دينار بزيادة قدرت بـــــ52.4 % وقد ساهمت عدة عوامل في تحسين عائدات صادرات زيت الزيتون منها جودة المنتزج التونسي وتراجع الإنتاج في بعض الدول كإسبانيا وارتفاع الأسعار العالمية لهذه المادة، وتحتل التمور المرتبة الثانية في أداء القطاع بـــ 794.2 مليون دينار ثم منتجات البحر بـ 685.7 مليون دينار ثم القوارص بـ 12.8 مليون دينار.

- **قطاع الجلود والأحذية** قدرت قيمة صـــــادرات القطاع 2264 مليون دينار مقابل2011.5 مليون دينار خلال سنة2022 أي بزيادة تقدر بـــــ 12.6 % هذا واستوعبت الأسواق الأوروبية أهم صادرات القطاع وهي على التوالي إيطاليا، ألمانيا ثم فرنسا.

المؤشر 3.1.2 : نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة %	29،5	30	31	25،8	87	35	2025

يهدف هذا المؤشر إلى تدعيم مشاركة النساء صاحبات الأعمال في المعارض والتظاهرات بالخارج التي ينظم مركز النهوض بالصادرات المشاركة التونسية في فعالياتها. ويبلغ العدد الجملي للمؤسسات المشاركة ضمن الأجنحة الوطنية بالمعارض 244 مؤسسة بعنوان سنة 2023، تمثل منها 63 مؤسسة تديرها نساء صاحبات الأعمال.

تشير النتائج المسجلة لسنة 2023، أن نسبة النساء المشاركات بالمعارض بلغت 25،8 % مقابل تقديرات ب 31%(نسبة إنجاز 87 %).

<u>الإشكاليات المطروحة والمقترحات</u>:

– رغم الإنتعاشة التي سجلتها عديد القطاعات على مستوى التصدير فإن تحقيق القيمة المستهدفة على المدى المتوسط يبقى رهينا لعلاج العوائق التي تعترض القطاعات المذكورة على غرار ما يسجله قطاع النسيج والملابس من نقص فادح في الموارد البشرية المؤهلة وهجرة اليد العاملة مما يستدعي تعجيل الجهات المعنية بوضع استراتيجية طموحة للقطاع تشجع على استقطاب اليد العاملة والتحول إلى قطاع أكثر تطور واستدامة. ولا تعد العوائق المذكورة حكرا على قطاع النسيج والملابس فقطاع الجلود والأحذية يفتقر أيضا لليد العاملة المختصة كما أن 80 % من القطاع غير منظم فضلا عن الصعوبات المالية للمصنعين واستفحال ظاهرة التوريد العشوائي.

أما بالنسبة لقطاع المناجم والفسفاط فينتظر مزيدا من دفع علاقات التعاون والشراكة لاستعادة الأسواق التقليدية واستقطاب أسواق جديدة واستثمار تضاعف الأسعار العالمية بنسبة 200 %.

– غياب إحصائيات مبوبة حسب اتفاقيات التبادل الحر مما يجعل الإحصائيات مقتصرة حسب البلدان، وهو ما يؤدي الى صعوبة في احتساب المؤشر خاصة وان بعض البلدان تكون عضوا في أكثر من اتفاقية، فعلى سبيل المثال تعتبر

مصر عضوا في السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفي الاتفاقية العربية للتبادل الحر (اغادير).

– غياب دراسات تقييم لبعض اتفاقيات التبادل الحر المبرمة سابقا او دراسات استباقية حول جدوى الانضمام لاتفاقيات تجارية مماثلة مستقبلا.

– ارتفاع تكاليف المشاركة بالمعارض في الخارج على الرغم من دعم مركز النهوض بالصادرات (أسعار التذاكر، الإقامة، التنقل الداخلي).

– صعوبة الحصول على التأشيرات.

– تزامن العديد من المعارض والصالونات بالخارج التي تنظمها بعض الهياكل التونسية المشاركة في فعاليتها مع برنامج النهوض بالصادرات،

– غياب آلية خاصة بتشجيع النساء صاحبات الاعمال،

– محدودية مشاركة النساء صاحبات الأعمال في المعارض والتظاهرات بالخارج بالمقارنة مع الكفاءات النسائية من صاحبات الأعمال التونسيات المؤهلة لتعزيز قطاع التصدير.

ويقترح للغرض:

– مزيد تنويع الأسواق ووضع استراتيجية وطنية للديبلوماسية التجارية تتفرع عنها استراتيجيات حسب الأسواق على غرار السوق الافريقية،

– تطوير التعاون من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية في مجالات حماية وتشجيع الاستثمار،

– تعزيز مساهمة القطاعات الداعمة للتجارة على غرار النقل الجوي والبحري والجهاز البنكي بهدف مزيد الاستفادة من اتفاقيات التبادل الحر،

– اعتماد منهج استباقي في ابرام اتفاقيات مع دول جديدة مثل البلدان الاسيوية والافريقية.

– إيلاء قطاع الأعمال مزيدا من الاهتمام بالمجالات التالية:

- إرساء سلاسل إنتاج متكاملة والانخراط في سلاسل القيمة على المستوى الوطني والإقليمي لتدعيم تنافسية المنتوجات وفرص النفاذ الى الأسواق.

- تطوير جودة المنتوجات واعتماد المعايير الصحية والبيئية والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والتي سيتعاظم دورها مستقبلا كمعايير في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

– تدعيم وتعزيز تواجد النساء صاحبات الأعمال عبر:

- تعزيز التعاون والتنسيق مع المصالح المعنية بخصوص تسهيل الحصول على التأشيرات.
- خلق آلية خاصة لتقديم دعم خاص بالنساء صاحبات المؤسسات للمشاركة ضمن الجناح الوطني في التظاهرات بالخارج.

الهدف 2-2 حماية المنتوج الوطني:

يتعلق هذا الهدف بعنصرين رئيسيين وهما: حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات، يقصد بحماية المنتوج الوطني التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد (عبر المسالك المنظمة) والتي تتخذ شكل واردات مكثفة أو واردات مغرقة أو واردات منتفعة بدعم غير مشروع عند التوريد والتي من شأنها احداث ضرر للصناعة المحلية.

ويقصد بالدفاع عن الصادرات مجابهة التحقيقات المفتوحة من طرف سلطات تحقيق أجنبية ضد الصادرات التونسية والدفاع عنها لديها ولدى أجهزة فض المنازعات الدولية إضافة الى تذليل العوائق غير التعريفية التي من الممكن أن تتخذها سلطات الدول الأجنبية لعرقلة نفاذ الصادرات الى أسواقها المحلية.

يهدف تضمين هذا الهدف الاستراتيجي المتمثل في حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات الى التصدي للنزعة الحمائية المتنامية المتخذة من طرف عديد الدول بفعل تداعيات جائحة كوفيد وهو ما لاحظته منظمة التجارة العالمية في تقاريرها الصادرة مؤخرا حول وضعية المبادلات التجارية في العالم علاوة على مجابهة سعي البعض الاخر للنفاذ الى الأسواق حتى باستعمال طرق غير مشروعة.

✓ **المؤشر 2. 2. 1: نسبة التقدم في انجاز الهيئة العامة للدفاع التجاري**

يتعلق هذا المؤشر بالمشروع الذي تم اطلاقه بمناسبة الدورة 35 للمجلس الوطني للتجارة الخارجية والمتمثل في إحداث هيئة عامة للدفاع التجاري يعهد لها مهمة حماية النسيج الصناعي الوطني سواء من الممارسات غير المشروعة عند التوريد على غرار ممارسات الإغراق والدعم المحظور والتكثف الكمي للواردات أو من خلال حماية الصناعات

المحلية من خلال الإجراءات غير التعريفية علاوة على الدفاع على الصادرات التونسية التي تفتح ضدها تحقيقات في نفس إطار الممارسات غير المشروعة أو في إطار عوائق غير تعريفية قد تفرض ضدها.

تكمن أهمية هذا المشروع في كونه:

- يحمي الصناعيين من المنافسة غير المشروعة المسلطة من طرف المنتوج المورد،
- يمكن الصناعات الناشئة من حيز زمني كاف للاستفادة من اليات الدفاع التجاري بما يمكنها من التواجد في السوق المحلية وتطوير تنافسيتها تجاه المنتوج الأجنبي،
- يحقق مزيدا من الإحاطة للمؤسسات التونسية المصدرة ويحقق لها قدرا من الحماية لاقتحام الأسواق الخارجية.

المؤشر 2.2. 1: نسبة التقدم في انجاز الهيئة العامة للدفاع التجاري

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	25	35	85	85	100	100	2025

بلغت نسبة التقدم في إنجاز الهيئة العامة للدفاع التجاري 85 % وهو ما يعادل نسبة إنجاز 100% مقارنة بالتقديرات، حيث تم خلال سنة 2023 إعداد مشروع أمر جديد يتعلق بضبط مشمولات، تركيبة وطرق سير الهيئة العامة للدفاع التجاري بوزارة التجارة وتنمية الصادرات وتمت إحالته إلى مصالح رئاسة الحكومة، وينتظر خلال الفترة القادمة التوصل إلى تقريب وجهات النظر حول المسائل الخلافية خصوصا أنه بالرجوع لجلسات العمل مع ممثلي وزارة المالية وكافة الأطراف المتدخلة فقد حظي مشروع بعث الهيئة العامة للدفاع التجاري بالموافقة المبدئية.

كما تم استيفاء بعض قواعد البيانات مقابل عدم تسجيل تقدم في قواعد بيانات أخرى لأسباب مختلفة هذا إضافة الى عدم تركيز نظام الإنذار المبكر لغياب مصادر التمويل لحد الان.

وبخصوص المشاريع المرافقة لإحداث الهيئة العامة للدفاع التجاري، فقد تم:

1- إنجاز دراسة حول تركيز نظام إنذار مبكر لمتابعة واردات المنتجات التي لها مثيل مصنع محليا: يجري البحث حاليا عن جهة ممولة لإحداث هذا النظام،

2- تركيز منصة تفاعلية لإيداع العرائض من طرف المتعاملين الاقتصاديين: تم انجاز دليل إجراءات لفائدة المتعاملين وتم وضعه على ذمة المتعاملين الاقتصاديين ضمن بوابة التجارة الخارجية(pce.tn) في انتظار إحداث موقع واب الهيئة وتضمينها فيه،

3- وضع منظومة رقمية داخلية للتصرف ومعالجة الوثائق المتعلقة بالتحقيقات: -تم الانتهاء من إعداد جميع الوثائق المتعلقة بالتحقيقات (النصوص القانونية، بلاغات فتح التحقيق، أدلة الاستبيانات، النصوص المتعلقة باتخاذ الإجراءات بالنسبة لجميع ميادين الدفاع التجاري من إجراءات وقائية ومكافحة الإغراق ومكافحة الدعم المحظور) في انتظار تركيز المنصة التفاعلية للتحقيقات الخاصة للهيئة ووضعها على ذمة المتعاملين الاقتصاديين،

4- وضع برنامج تعاون فني دولي للتكوين في مجال الدفاع التجاري، في انتظار تركيز الهيئة والعنصر البشري الراجع لها حيث تم وضع مشروع قاعدة بيانات أولية تتعلق بكل المنظمات والهيئات الدولية التي يمكن ابرام اتفاقيات مساعدة فنية معها سواء في إطار برامج تكوين متوسطة المدى أو انتداب خبراء مرافقين وستتم مراسلة مختلف هذه المنظمات والهيئات للنظر في إمكانية تأمينها لمساعدات فنية لفائدة محققي الهيئة،

5- إبرام مشاريع عقود تكوين مع غرف التجارة والمنظمات المهنية في مجال الدفاع التجاري لمزيد التعريف بهذه الآليات في انتظار عرضها على غرف التجارة بعد تركيز الهيئة: تم اعداد صيغ أولية لعقود التكوين المزمع ابرامها مع غرف التجارة والمنظمات المهنية في هذا الشأن في انتظار عقد جلسات عمل معها لضبط رزنامة التكوين والمصادقة على هذه العقود وفي الأثناء يتم اعداد المواد التي سيتم اعتمادها خلال مراحل التكوين بحسب خصوصية كل هيكل.

6- إعداد مشروع برنامج تكويني لفائدة وسائل الإعلام (خاصة منها المتخصصة في الشأن الاقتصادي) وذلك لتقريب المفاهيم من الرأي العام: تم اعداد صيغ أولية لعقد التكوين المزمع ابرامه مع النقابة الوطنية للصحفيين على أن يتم عقد جلسة عمل معها للمصادقة على العقد وضبط رزنامة التكوين وفي الأثناء يتم اعداد المواد التي سيتم اعتمادها خلال هذا التكوين،

7- التفتح على الجامعة التونسية وذلك من خلال النظر في امكانية برمجة ندوات بالاشتراك مع المختصين الأكاديميين للتعريف بوسائل الدفاع التجاري والنصوص القانونية المنظمة لها مع النظر في إمكانية ادراج الدفاع التجاري كأحد الاختصاصات في الدراسات العليا والماجستير في القانون على غرار ما هو معمول به في العديد من البلدان مثل كندا

وأستراليا، يتم التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورؤساء الجامعات التونسية الواقعة بمحيط تونس الكبرى لعقد جلسة عمل لتقديم عرض حول وسائل الدفاع التجاري وطرق ادراجها كتخصصات أكاديمية.

المؤشر 2.2.2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة

يهم هذا المؤشر تأصيل ثقافة الدفاع التجاري لدى المؤسسات الصناعية التونسية ومعرفتها بطرق الاستفادة المخولة لها للتظلم ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد، كما يمكن من تبين مدى إلمام نفس المؤسسات باختصاصات كل جهة لها علاقة بالتجارة الخارجية.

المؤشر2.2.2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	9	10	20	15	75	40	2025

تلقت الإدارة العامة للتجارة الخارجية خلال سنة **2023** جملة من العرائض تقدم بها المتعاملون الاقتصاديون من مختلف القطاعات الصناعية والتجارية من أهمها قطاع صناعة الأسلاك الحديدية المدرفلة، وقطاع صناعة العجلات المطاطية وقطاع صناعة المطاط وقطاع الصناعات الحديدية وقطاع الخشب وصناعة الأثاث وقطاع تصدير وتجارة الجملة للمواد الكهرومنزلية وقطاع الخشب الصناعي،

وبلغت نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري 15% من جملة العرائض المقدمة مقابل تقديرات ب20% (نسبة إنجاز 75%) ويعزى ذلك لبداية الاستجابة من بعض المؤسسات التونسية للاستفادة من الآليات الحمائية، وتجدر الملاحظة أن فريق العمل بإدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات الغير مشروعة عند التوريد ما زال يسعى إلى تصويب مسار بعض العرائض والشكاوى المقدمة إلى الإدارة العامة للتجارة الخارجية حيث تمت الإحاطة بالمتقدمين بشكاوى موضوعها الحد من الواردات بواسطة الترفيع في المعاليم الديوانية للواردات المنافسة في اتجاه طلب الانتفاع بالآليات الحمائية التي تخولها القوانين التونسية المتعلقة بالإجراءات الوقائية عند التوريد والحماية ضد الممارسات الغير مشروعة عند التوريد.

الإشكاليات المطروحة والمقترحات:

- ✓ العوائق الإدارية أمام إحداث الهيئة العامة للدفاع التجاري رغم الحصول على الموافقة المبدئية واعداد مشروع الأمر المعد في الغرض وفق تحفظات الأطراف المتدخلة لاسيما المتعلقة بالخطط الوظيفية،
- ✓ محدودية الموارد البشرية ضمن فريق العمل بإدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد،
- ✓ محدودية وسائل العمل الضروري على غرار قواعد البيانات والإمكانيات التنظيمية واللوجستية،
- ✓ توجيه الحيز الأوفر من نشاط إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد نحو مهام محددة لا علاقة لها بالمهام الأصلية التي تم انشاؤها لأجلها (انجاز التحقيقات في مجال الدفاع التجاري) للتركيز الكلي على استراتيجية معالجة عجز الميزان التجاري
- ✓ عدم انفتاح سلطة التحقيق على المتعاملين الاقتصاديين وغياب ثقافة الدفاع التجاري لدى الصناعيين التونسيين نتيجة عدم المامهم بمفاهيم الإغراق والدعم والإجراءات الوقائية وطرق الاستفادة من الإحاطة الفنية التي توفرها سلطة التحقيق التونسية في هذا المجال.
- ✓ غياب تمثيل سلطة التحقيق التونسية على مستوى المنظمات العالمية واللجان المشتركة للدفاع عن المواقف التونسية في مجال الدفاع التجاري والاطلاع على اخر المستجدات في هذا الشأن ومن بينها لجان ممارسات مكافحة الإغراق ولجنة الدعم والتدابير المقابلة بالمنظمة العالمية للتجارة.

ويقترح في الغرض:

– دعم إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد بالموارد البشرية ووسائل العمل اللازمة،

– مزيد انفتاح سلطة التحقيق على المتعاملين الاقتصاديين وبرمجة تظاهرات تحسيسية لدى الصناعيين التونسيين

– العمل على تمثيل سلطة التحقيق التونسية على مستوى المنظمات العالمية واللجان المشتركة للدفاع عن المواقف التونسية في مجال الدفاع التجاري.

3- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التعديلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	11335	11238	97-	99،14
	اعتمادات الدفع	11335	11238	97-	99،14
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	2915	2861	54-	98،14
	اعتمادات الدفع	2915	2857	58-	98،01
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	96260	67184	--29076	69،8
	اعتمادات الدفع	96260	67184	--29076	69،8
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0
المجموع	اعتمادات التعهد	110510	81283	29227-	73،55
	اعتمادات الدفع	110510	81279	29231-	73،55

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)	
البرنامج الفرعي 1	نشاط عدد 1	88785	59948	28837-	67،5	
	نشاط عدد 2	21725	21331	394-	98،19	
المجموع		110510	81279	29231-	73،55	

بلغت نفقات برنامج التجارة الخارجيـة خلال سنة 2023 ما قدره 81279،476 ألف دينار مقابل اعتمادات مرصودة 110510 ألف دينار، وتكون بذلك نسبة الإنجاز في حدود 73،5 %.

وتبين الجداول المذكورة أعلاه توزيع وتنفيذ ميزانية برنامج التجارة الخارجية حسب طبيعة النفقة وحسب الأنشطة. وقد بلغت نسبة الإنجاز في نفقات التسيير 98% ونفقات التدخلات 69،8% والتي تتعلق بالأساس بنفقات الدعم في إطار النهوض بالصادرات التي بلغت 51 مليون دينار مقابل اعتمادات مرصودة بـ 80 مليون دينار أي نسبة إنجاز بـ 64% وذلك تبعا لاعتماد إجراءات جديدة لاضفاء مزيد من الوضوح والنجاعة في معالجة الملفات وبالخصوص مطالبة الشركات بتقديم مؤيدات خلاص فواتير النقل عند إيداع ملفات صرف منح النقل والدعم المباشر وإلزام الشركات التي تتمتع بمنحة النقل بالادلاء بما يثبت إسترجاع محاصيل التصدير (Document CX5) ضمن الوثائق المطلوبة عند صرف منحة النقل أما في مايتعلق بالتمويل العمومي لفائدة مركز النهوض بالصادرات فقد بلغت 10،148 مليون دينار مقابل اعتمادات مرصودة بـ 10،290 مليون دينار أي نسبة إنجازب6،98%.

علما وأن البرنامج لا يشتمل على نفقات الاستثمار.

برنامج: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: صـالح عيـسى

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من 29 أوت 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

رسمت استراتيجية برنامج القيادة والمساندة ضمن تحديات مطروحة على مستوى وضعية المالية العمومية وكذلك تحديات مرتبطة بمقاومة الفساد وتعصير الإدارة، بالتوازي مع تدعيم توجهات الاقتصاد الرقمي وتتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة في:

- **تطوير حوكمة المهمة:** ضمان انسجام وفعالية القرارات الإستراتيجية والهيكلية لقطاع التجارة واستشراف وتنشيط آليات اليقظة لإدارة الأزمات من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعناصر الإشراف والمتابعة والتقييم والتخطيط والسهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد ودعم أساليب الإشراف على المؤسسات العمومية عبر متابعة مشاريع القطاعات من خلال المساهمة في إعداد وتنفيذ عقود البرامج وكذلك تطوير العلاقة الاتصالية مع الإعلام والمنظمات الرسمية والوطنية والتوجه نحو سياسة اتصالية مباشرة تجاه المواطن بالإضافة إلى تكريس الحق في النفاذ للمعلومة طبقا للتشريع الجاري به العمل.
- **تحسين التصرف في الموارد البشرية:** تجديد وتحديث التصرف الإداري من ذلك العمل على تحسين أداء الموارد البشرية من خلال تأهيل وتطوير القدرات المهنية والمعرفية للأعوان مع الحرص على ضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.
- **ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية**: يتمثل تحسين التصرف في الموارد المالية للوزارة في إحكام إعداد بيانات ووثائق المتابعة والتنفيذ وتحسين نسبة استهلاك الاعتمادات وضمان ديمومة ميزانية المهمة بشكل لا يحول دون تحقيق الأهداف المنشودة مع العمل على الرفع من مردودية الاستثمار العمومي وتطوير نسبة استهلاك اعتمادات التنمية المرصودة بالميزانية.

الهدف الاستراتيجي 1.9: تطوير حوكمة المهمة

يعتبر تطوير حوكمة المهمة من أوكد الأولويات والأهداف وذلك في إطار تكريس سياسة الحوكمة الرشيدة عبر تركيز واستغلال آليات القيادة الحديثة والتي من شأنها أن تضمن حسن تنفيذ القرارات بتفاعل وتعاضد جميع البرامج وقدرة على بلورة أهداف نوعية وواقعية ذات تأثير مباشر على مسار تطور المؤشرات الاقتصادية.

هذا، ويسهر البرنامج على تطوير السياسة الاتصالية تكريسا لمبدأ الشفافية من خلال تسهيل تحصيل المعلومة بصفة آنية وتفاعلية من خلال وضع إطار متماسك للنظام المعلوماتي وتثمين التصرف في الشؤون القانونية.

المؤشر 1.1.9: نسبة إنجاز قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

المؤشر 1.1.9: نسبة إنجاز قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	48	64	77	63	82	75	2025

بلغت نسبة إنجاز المؤشر 63% مقابل تقديرات بـ 77% وبذلك تكون نسبة الإنجاز 82%. وقد ساهمت العوامل التالية في بلوغ هذه النتيجة:

1/ قرارات المجلس الوطني للتجارة الخارجية: تقدر نسبة التقدم في إنجاز توصيات المجلس الوطني للتجارة الخارجية بـــ 50% خصوصا في ظل التأخير المسجل في تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة قانون التجارة الخارجية وقانون شركات التجارة الدولية وبعض الأوامر ذات العلاقة وإعداد قانون السلامة الصناعية وتفعيل رقمنة شهادة المراقبة الفنية عند التصدير وآليات الدفاع التجاري ومشروع Easy Export ومراجعة الاتفاقية بين الديوان الوطني للبريد ومركز النهوض بالصادرات ومعالجة العرائض واتخاذ الإجراءات الوقائية في الغرض.

2/ قرارات المجلس الوطني للتجارة: تم تسجيل نسبة نتائج تقدر بـ 58% بالنسبة لسنة 2022 تتعلق بتكثيف الاستعدادات لشهر رمضان وإصلاح قطاع المعارض لاسيما إعداد مشروع قانون ينظم هذا القطاع وإعادة النظر في تركيبة المجلس الوطني للتجارة ودوريته.

3/ التقدم في إنجاز برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري: تم تسجيل نسبة إنجاز 56% ويعود ذلك إلى استكمال إجراءات طلب العروض وإمضاء عقد الصفقة المتعلقة بدراسة التنفيذ الفني والمالي للقاعدة التجاريّة بباجة في حين لم تتم المصادقة على المرحلة الثانية من دراسة إنجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري. أما فيما يتعلق بالدراسات التي يتم إنجازها من طرف مالكي المشاريع فيتم متابعتها مع الأطراف المعنية على غرار إنجاز سوق الإنتاج للقوارص بمنزل بوزلفة وأسواق الإنتاج للتمور بكل من قبلي وتوزر مع البلديات المعنية.

4/ التقدم في إنجاز مشروع إحداث المنطقة الحرة ببن قردان: تم تسجيل نسبة إنجاز 68% ويعود ذلك إلى تأخر في استكمال البنية الأساسية الخارجية المتعلقة بربط موقع المشروع بالشبكات العمومية (التطهير والطرقات) والتهيئة الداخلية وإجراءات تكوين الشركة التي ستشرف على المشروع كما تم التنسيق مع الديوان الوطني للتطهير لتحيين كلفة إنجاز محطة التطهير ووزارة الاقتصاد والتخطيط لايجاد خط تمويل للمشروع المذكور. أما في مايتعلق بالجانب التسويقي فقد تم إعداد فيلم للتعريف بالمشروع.

5/ قرارات اللجنة الفرعية للتزويد والأسعار: تم تسجيل نسبة إنجاز 87،5% ويعزى هذا التطور في الإنجاز بصفة خاصة إلى تحسين نوعية البرمجة وآلياتها وإقرار جملة من البرامج الرقابية الخصوصية والاستعجالية المتواصلة على مدار السنة والرفع من نسبة تسخير الفرق الرقابية وتطوير العمل المشترك مع المصالح الأمنية بما مكن من تجنيد إمكانيات إضافية وتحسين آليات المتابعة بتوسيع العمل بالتطبيقة الإعلامية للمراقبة الاقتصادية ووضع برامج خصوصية للإشراف المباشر على توزيع المواد المدعمة وتوجيهها نحو المناطق الريفية والشعبية.

6/ قرارات لجنة قيادة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف: تم تسجيل نسبة إنجاز 59 بالمائة ويعود ذلك إلى تسجيل تأخر في إعداد وثائق الأداء وعدم إمضاء مواثيق التصرف للبرامج وعدم استكمال التنزيل العملياتي للأداء وتفعيل المنظومة المعلوماتية لمتابعة في حين تم إنجاز مخطط التكوين ويتواصل تركيز الرقابة الداخلية في بعض المسارات ذات الأولوية مثل دعم المواد الأساسية وإعداد وتنفيذ الميزانية.

المؤشر 2.1.9: تطور عدد الزيارات للمواقع الالكترونية الرسمية

المؤشر 2.1.9 : تطور عدد الزيارات للمواقع الالكترونية الرسمية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	6	17،5	13	39	300	20	2025

تطوّرت نسبة عدد الزيارات لموقع واب الوزارة www.commerce.gov.tn وعدد محبي الصفحة الرسمية الخاصة بالوزارة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك بـ 300% مقارنة بتقديرات سنة 2023 وذلك نتيجة ارتفاع عدد زوار موقع واب الوزارة في نسخته الجديدة بالإضافة إلى تكثيف وتيرة ونوعية النشريات الإعلامية المرتبطة بنشاط الوزارة على صفحة الوزارة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك خصوصا أنه تمّ نشر عدد من الومضات التحسيسية الخاصة بترشيد الاستهلاك.

أهم الإشكاليات والمقترحات:

*** على مستوى لجان القيادة:**

- عدم انتظامية انعقاد المجلس الوطني للتجارة الخارجية والمجلس الوطني للتجارة.
- صعوبة التحكم في إنجاز التوصيات المتعلقة بالمجلس الوطني للتجارة لوجود متدخلين من هياكل وإدارات من خارج المهمة.
- نقص في الإمكانيات البشرية واللوجستية.
- تأخر في إصدار النصوص القانونية والترتيبية.
- عدم تفعيل حوار التصرف داخل البرامج.

ويقترح للغرض:

- العمل على انتظامية انعقاد المجالس الوطنية للتجارة والتجارة الخارجية.
- إحكام التنسيق مع الأطراف المتدخلة لإنجاز وتنفيذ توصيات المجالس الوطنية.
- التسريع في إصدار النصوص القانونية لاسيما تنقيح قانون تجارة التوزيع وقانون التجارة الخارجية والأوامر ذات العلاقة وقانون شركات التجارة الدولية وإعداد قانون السلامة الصناعية.
- التقدم في إنجاز مشروع إحداث الهيئة العامة للدفاع التجاري.
- تعزيز إمكانيات المصالح الفنية واللوجستية ومصالح المراقبة الاقتصادية بالموارد البشرية واللوجستية.
- متابعة إنجاز الدراسات المتعلقة بتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.
- مزيد التنسيق مع الجهات المتدخلة لاستكمال إنجاز مشروع إحداث المنطقة الحرة بين قردان لاسيما التهيئة الخارجية والربط بالشبكات والتهيئة الداخلية وضبط الخطة التسويقية وإصدار مشروع قانون يتعلق بالمناطق الحرة التجارية.
- استكمال تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف (ميثاق التصرف، الرقابة الداخلية، رقابة التصرف، التدقيق الداخلي) وتفعيل المنظومة المعلوماتية للأداء وإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في إعداد الميزانية.

*** أما فيما يتعلق بتطور عدد الزيارات للمواقع الالكترونية الرسمية فتتمثل أهم الإشكاليات في:**

- تشتت على مستوى إدارة مختلف القنوات المواقع الإلكترونية الرسمية وهو ما يشكل عائقا على مستوى متابعة هذا المؤشر.
- عدم توفر المعطيات الخاصة بعدد الزوار على مختلف للمواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة إلا على مدى ثلاثة أشهر كأقصى تقدير وهو ما يستوجب تسجيل المتابعة الشهرية للمؤشر ليتسنى تركيز قاعدة بيانات للفترات المنقضية.

لذا يستوجب اعتماد إستراتيجية متناسقة لحسن استعمال قنوات التواصل الإعلامي للوزارة خاصة من خلال إيلاء الأهمية اللازمة لموقع الواب واستعمال مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة إضافية لنشر محتوى موقع الواب وليس كقناة رسمية للتواصل مع مختلف المتعاملين مع الوزارة.

الهدف الاستراتيجي 2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية

يندرج هذا الهدف في إطار ترشيد رأس المال البشري لا من منطلق اعتباره عنصر تكلفة فحسب بل كمصدر قيمة مضافة نوعية. هذه القيمة المضافة النوعية الممكنة لرأس المال البشري لابد من معالجتها وتطويرها ضمن منهجية تتجاوز المعطى الاقتصادي وذلك في اتجاه تذليل الفوارق بين الجنسين.

لذا، يحيل هذا الهدف إلى حسن اعتماد الإمكانيات المتاحة لتركيز إجراءات وآليات تمكن من الرفع من المردودية لضمان عنصري الفاعلية والكفاءة في إطار سياسة عامة للمحافظة على توازنات المالية العمومية من ذلك التحكم في كتلة الأجور مقارنة بالاعتمادات المخصصة للتنمية.

المؤشر 2.9 .1: نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات

المؤشر 2.9 .1 نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	105	97.1	100.5	92.7	92.4	100.2	2025

لم تبلغ نسبة إنجاز كتلة الأجور سنة 2023 القيمة المستهدفة حيث تم استهلاك اعتمادات تقل عن التقديرات لتكون نسبة التنفيذ في حدود 92.7 % وذلك نظرا لتعذر صرف منحة التحفيز لسنة 2022 في آجالها والتي خصصت لها اعتمادات بنسبة 4.3 % من كتلة الأجور بالمهمة. هذا، إضافة لعدم التوصل إلى استكمال إنجاز برنامج الترقيات المؤجلة منها والجديدة وكذلك تبعا لمواصلة اعتماد البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية.

المؤشر 2.9 .2: نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية

المؤشر 2.9 .2 : نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية:							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	65	68,1	78	45	57،7	85	2025

بلغت نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية خلال سنة 2023 45% مقابل تقديرات بـ 78% وبذلك تكون نسبة الإنجاز 57،7% ويعود هذا التراجع إلى العوامل التالية:

- عدم توفر مكاتب تكوين مختصة وفي بعض الحالات عدم استجابة مكاتب التكوين.
- ارتفاع تكلفة التكوين بالمراكز التكوينية الخاصة أو العامة (المدرسة الوطنية للإدارة).
- عزوف المكونين عن تأمين الدورات التكوينية بسبب ضعف قيمة خلاص الأتعاب.
- عدم توفر عدد كاف من القاعات للتكوين.
- عدم استجابة بعض مصالح الوزارة بخصوص المشاركة في الدورات التكوينية لضرورة العمل.

المؤشر 3. 2.9: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين

المؤشر 3. 2.9 : نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة %	73	86	80	59	73،8	90	2025

بلغت نسبة الاناث المنتفعات بالتكوين نسبة 59% مقابل تقديرات بـ 80% وبذلك تكون نسبة الإنجاز 73،8% وذلك نظرا للمجهود الذي تم بذله بخصوص تحفيز العنصر النسائي للمشاركة في الدورات التكوينية مع التذكير بمقاربة النوع الاجتماعي وتوفر الارادة للمشاركة في أغلب الدورات التكوينية.

* أهم الإشكاليات والمقترحـــات:

- غياب مكاتب التكوين في بعض الاختصاصات وفي بعض الحالات عدم استجابة مكاتب التكوين.
- ارتفاع تكلفة التكوين بالمراكز التكوينية الخاصة أو العامة (المدرسة الوطنية للإدارة) والتي تستهلك أغلب الاعتمادات.
- عزوف المكونين عن تأمين الدورات التكوينية بسبب ضعف الأجر أو للضغوطات المهنية.

ويقترح للغرض:

- حث مختلف الإدارات على تكثيف المشاركة في الدورات التكوينية ذات الأولوية بهدف الرفع من عدد المتكونين في هذه المجالات.
- تجاوز النقص في الموارد البشرية المكلفة بمتابعة وتنفيذ مخططات التكوين.
- تكثيف مشاركة الإدارات الجهوية في الدورات التكوينية عن بعد مع التأكد من مواكبة المشاركين للدورات المذكورة.
- التكثيف من ورشات العمل حسب محور التكوين والفئة المستهدفة.
- التفكير في صيغة لتقييم قدرات المتكونين.

الهدف الاستراتيجي 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية

يندرج هذا الهدف في إطار تحسين التصرف في الموارد المالية من خلال إحكام معادلة ترابطية بين المنفعة والالتزام وبالتالي فإن عملية تنفيذ ومتابعة الميزانية على قدر كبير من الأهمية لترشيد الإنفاق العمومي مع المحافظة على القدرة على الايفاء بتعهدات الدولة انطلاقا من مبدأ استمراريتها واستمرارية المرفق العمومي. يعمل هذا الهدف على تحسين

نسبة استهلاك الاعتمادات في الاتجاه والنسق الذي يفرضهما نوع وطبيعة النفقة مع التطوير النوعي للتصرف في الميزانية إعدادا وتنفيذا وذلك من خلال استيعاب الضغوطات التي تعيشها المالية العمومية.

المؤشر 3.9 .1: نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات

المؤشر 3.9 .1 : نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	96	87	97.7	85	87	98.7	2025

بلغت نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات 85 % مسجلة بذلك نقصا بـ 12.7 نقطة (نسبة إنجاز منتظرة 97,7%) وذلك بعد أن تم تسجيل تراجعا في مستوى تنفيذ نفقات التسيير لسنة 2023 حيث نسجل نسبة تنفيذ قاربت 71 % مقابل 87 % سنة 2022 كذلك تراجع نسب تنفيذ قسم التأجير بحوالي 5 نقاط مائوية في حين سجل قسم الاستثمارات تحسنا بحوالي 13 نقطة مائوية مقارنة بالاعتمادات المرسمة للغرض علما وأن مستوى الإنجاز دفعا ذي الصلة يبقى متقاربا.

المؤشر 3.9 .2: كلفة تسيير العون

المؤشر 3.9 .2 : كلفة تسيير العون							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	5705	6 566	8346	8357	99.8	8170	2025

بلغت كلفة تسيير العون 8357 د مقابل تقديرات بـ 8346 د وبذلك تكون نسبة الإنجاز 99،8 %.

المؤشر 3.3.9: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

المؤشر 3.3.9 : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	16.9	22	22.5	18	125	20.3	2025

بلغت نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة حوالي 18 % من إجمالي ميزانية الوزارة مقابل تقديرات في حدود 22.5 % حيث نتج هذا الفارق عن تراجع اعتمادات قسم الاستثمار بالبرنامج بنسبة 35 % وذلك على مستوى البنود المتعلقة بمشاريع بناء مقرات إدارية بالإضافة إلى تراجع اعتمادات التأجير بنسبة 21 %.

*** أهم الإشكاليات والمقترحـات:**

- ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.
- الارتفاع في كلفة التسيير للعون نتيجة الارتفاع في الأسعار التي تعرفها مختلف المواد والخدمات المسداة لفائدة الإدارة.
- ارتباط النتائج الممكن تحقيقها للهدف بحسن بلورة وتنفيذ البرامج السنوية بصفة واقعية ومدى انخراط رؤساء البرامج في جميع المسارات الميزانياتية.
- نقص الموارد البشرية المتخصصة في بعض المصالح ذات الصلة بتنفيذ الميزانية.
- وجود عوامل خارجية تحد من سرعة إنجاز بعض مشاريع الاستثمار مثل الإشكاليات العقارية وإجراءات الصفقات العمومية.
- تضمن مصاريف التسيير لنفقات لا يمكن الضغط على كلفتها بصفة مباشرة وبالقدر اللازم من ذلك نفقات الصيانة ونفقات استهلاك الماء والكهرباء ونفقات لجان المناظرات.

ويقترح للغرض:

- العمل على إرساء حوار تصرف فعال.
- تدعيم الموارد البشرية بعناصر متخصصة.
- تنظيم ورشات عمل لفائدة مختلف المتدخلين موجهة في كيفية إعداد كراسات الشروط الفنية وكيفية التحكم في مسار الصفقة باحترام آجال مختلف مكوناتها.
- مزيد تعصير أساليب التصرف في الممتلكات والتجهيزات.

الهدف الاستراتيجي 4.9: تطوير نشاط التجارة الالكترونية

تساهم التجارة الإلكترونية بصفة متسارعة في رقم معاملات التجارة العالمية ما أتاح تطوير قطاعات الإنتاج الوطنية وفرص رفع معدلات النمو الاقتصادي.

حيث أصبح قطاع التجارة الإلكترونية واقعا مفروضا لا خيارا يمكن التغاضي عنه، إذ لا بد لبلادنا العمل على توفير متطلبات ومقومات التجارة الإلكترونية مع تذليل التحديات والعقبات لخلق المناخ الملائم لتطوير هذا القطاع وبالتالي اللحاق بركب الاقتصاد اللاحدودي العالمي.

المؤشر 9-4-1: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية

المؤشر 4.9 .1 : نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	-39	10	25	-26	-96	40	2024

تمّ تقدير ارتفاع نسبة عدد مواقع التجارة الإلكترونية المنخرطة في منظومات الدفع الإلكتروني خلال سنة 2023 بنسبة 25% إلا أن عدد المواقع الإلكترونية قد انخفض بـ 26% حيث بلغ 1256 موقع سنة 2023 مقابل 1583 سنة 2022 ويرجع ذلك بالأساس إلى أن البنك المركزي التونسي قد اعتمد خلال رصد مؤشرات الدفع عبر الأنترنات فقط المواقع الإلكترونية النشيطة وهي التي قد قامت بتسجيل معاملة واحدة على الأقل خلال عام متجدد.

هذا، والجدير بالذكر أن عدد المواقع المنخرطة في منظومات الدفع الإلكتروني لا يبرز العدد الحقيقي لقنوات التوزيع الرقمية المعتمدة (موقع واب، منصّات تسوّق افتراضية، صفحات التواصل الاجتماعي، تطبيقات الهاتف الجوّال) والتي تمّثل قرابة 90% من حجم التجارة الإلكترونية حيث أن أغلبها يعتمد على آلية الدفع نقدا من خلال مزوّدي خدمات نقل الطرود.

المؤشر 9-4-2: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية.

المؤشر 4.9 .2 : نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	30	44	33	42.4	128.4	40	2024

تبعا لمؤشرات الدفع الإلكتروني التي يوفرها البنك المركزي التونسي فقد تمّ تسجيل تطوّر في نسبة قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية على مستوى إنجازات سنة 2023 بـ 42.4 % مقارنة بالتقديرات (33%) وذلك يرجع بالأساس إلى:

- تفعيل التعامل البيني بين منظومات الدفع الإلكترونية.
- تطوّر على مستوى المعاملات الإلكترونية لإقتناء تذاكر النقل الجوي والبحري.
- تطوّر في عدد خدمات الإدارة الإلكترونية (الترسيم المدرسي والجامعي، طلب موعد للفحص الفني للعربات...).

*** أهم الاشكاليات والمقترحات:**

- غياب آلية على مستوى وزارة التجارة وتنمية الصادرات لمتابعة مؤشرات التجارة الالكترونية وتحديث المعطيات بصفة منتظمة ووضع النتائج والمعلومات الكافية على ذمة المستهلك والتاجر والمؤسسة وباعثي مشاريع التجارة الالكترونية.
- غياب خليّة قارّة تجمع بين إطارات إدارة تنمية التجارة الالكترونيّة وإطارات الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية قصد متابعة الأنشطة التجارية عبر المنصات الالكترونية أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي وذلك بهدف حماية المستهلك على الخطّ والتصدي لظاهرة التجارة الالكترونية الموازية الّتي تفاقمت في السنوات الأخيرة.

ويقترح للغرض:

- التنسيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قصد إنجاز دراسة إستراتيجية للتجارة الإلكترونية.
- العمل على تنقيح الأمر عدد 2807 لسنة 1999 مؤرخ في 21 ديسمبر 1999 المتعلق بإحداث لجنة وزارية للتجارة حيث يتجه الرأي إلى إحداث لجنة وطنية للتجارة الإلكترونية وذلك في إطار مزيد حوكمة نشاط التجارة الإلكترونية وبهدف توفير إطار لمزيد التنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة.
- التصدي لظاهرة التجارة الالكترونية غير المنظمة عبر شبكات التواصل الاجتماعي (أغلب الناشطين ليس لهم تواجد قانوني).
- توفير برامج تحفيز ودعم مالي لفائدة المؤسسات التي ترغب في بعث مواقع واب تجارية.
- التخفيض في المعاليم الموظفة على وسائل الدفع الإلكترونية (TPE) والتخفيض في العمولة الموظفة على وسائل الدفع الإلكترونية واستقطاب أكبر عدد من الناشطين في مجال التجارة الإلكترونية لا سيما من خلال توفير حوافز مثل التخفيض في العمولة الموظفة على كل معاملة دفع إلكترونية على غرار ما تمّ إقراره بقانون المالية لسنة 2021 في مجال تدعيم الإدارة الإلكترونية والحد من تداول الأموال نقدا.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	5 530	5 228	302	94.5
	اعتمادات الدفع	5 530	5 181	349	93.7
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	3 245	2 262	983	69.7
	اعتمادات الدفع	3 245	1 788	1 457	55.1
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	90	86	4	95.6
	اعتمادات الدفع	90	86	4	95.6
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	3 540	5 712	2 172-	161.4
	اعتمادات الدفع	3 540	1 428	2 112	40.3
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**12 405**	**13 288**	**833-**	**107.1**
	اعتمادات الدفع	**12 405**	**8 483**	**3 922**	**68.4**

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات2023 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
			المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نشاط عدد 1	3 539	2 877	662	81.3
نشاط عدد 2	8 587	5 346	3 241	62.3
نشاط عدد 3	279	260	19	93.2
المجموع	**12 405**	**8 483**	**3 922**	**68.4**

قدرت الميزانية الجملية المرخص فيها لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 ما قيمته 12,405 م.د.

شهد البرنامج في مجمله نسبة إنجاز في حدود 68,4 % (64,5 % سنة 2022 و85.49 % سنة 2021) حيث يتصدر نشاط التجارة الإلكترونية المرتبة الأولى بنسبة إنجاز في حدود 93,2 % (79,4 % سنة 2022 و102.17% سنة 2021) يليه نشاط القيادة بنسبة 81,3 % (87,1 % سنة 2022 و93.97 % سنة 2021) ثم نشاط اللوجستيك بنسبة 62,3 % (57,3 % سنة 2022 و81.06 % سنة 2021) وذلك نظرا لمستوى تنفيذ نفقات التسيير والاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة التي شهدت نسبة تنفيذ الاعتمادات ذات الصلة بالمشاريع والبرامج على التوالي في حدود 55 % و40,3 %، ومرد ذلك بالأساس النقص الحاد الذي شهده عنصر التأطير البشري على مستوى المصالح المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التفاوت في نسب الإنجاز له تأثير مباشر على مدى بلوغ النسب المرسومة على مستوى مؤشرات قيس الأداء على اعتبار وأن هذه الأخيرة تعتمد في مجملها على نسب تنفيذ الاعتمادات مقارنة بالتقديرات.

الملحـــق:

بطاقـة النوع الاجتمـاعي:
الإنجازات

بطاقـــة النوع الاجتمـاعي: الإنجازات

تساهم مهمة التجارة وتنمية الصادرات من خلال سياساتها العمومية في وضع الالتزامات الدولية التي صادقت عليها تونس في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة، حيث تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 لاسيما الهدف الخامس منها الذي ينص على مبدأ "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات كرافد للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز ودفع التنمية"

1/أهم إنجازات المهمة:

تعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية على أرض الواقع والتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل وتوجيه السياسات العمومية والميزانيات في هذا الاتجاه.

وفي هذا الإطار انخرطت مهمة التجارة وتنمية الصادرات في إطار أدائها لمهامها في تنفيذ هذه الخطة باعتبارها مرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية، وذلك بترجمتها بمختلف محاور مخططها التنموي القطاعي وتنفيذ جملة من المشاريع والاجراءات التي تكرس المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة في قطاع التجارة.

وبناء عليه واستنادا الى بعض المعطيات الإدارية وما تم ملاحظته على أرض الواقع وأمام غياب المعطيات الإحصائية الدقيقة بالخصوص وفي انتظار إجراء تشخيص معمق للوقوف على أهم الإشكاليات المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في القطاع، ارتكزت مهمة التجارة وتنمية الصادرات خلال سنة 2023 لتنفيذ الخطة الوطنية على أثرين كمنطلق لبلورة وتنزيل جملة من الأهداف العملياتية والأنشطة المحققة لها وهما كالآتي:

- **الأثر الثاني**: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي من خلال دعم تمثيلية الكفاءات النسائية في الخطط الوظيفية ومراكز صنع القرار مركزيا وجهويا وعلى مستوى المؤسسات تحت الاشراف،

-**الأثر الثالث**: وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل. وذلك من خلال تعزيز الدعم والاحاطة بباعثات المشاريع الحرفية. وفي تشخيص لواقع القطاع التجاري من منظور النوع الاجتماعي فإن هناك تباين بين الجنسين في القطاع التجاري حيث لا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة منخفضة لاسيما ضعف مشاركة المرأة التونسية في بعث المشاريع الحرفية والتجارة الالكترونية والمشاريع الموجهة للتصدير.

كما تم على مستوى المهمة تسجيل نسبة غير متكافئة للنساء في مواقع القرار (مديرة وأكثر): حيث لا تتجاوز نسبة 27 %.

وللغرض سعت الوزارة خلال سنة 2023 نحو دفع النساء إلى الإقبال على التسجيل بسجل الحرفيين من خلال التنسيق والعمل مع جميع الهياكل المتدخلة (هياكل عمومية، مهنية...) لتنظيم أنشطة تعرف للحرفيات بالسجل الوطني للحرفيين والمزايا والآفاق لهذا التسجيل وإلى تدعيم مشاركة النساء صاحبات الأعمال في المعارض

والتظاهرات التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات بالخارج والترفيع في نسبة انتفاع المؤسسات التي تملكها أو تديرها نساء بدعم صندوق النهوض بالصادرات Foprodex والاحاطة بالنساء باعثات المشاريع في التجارة الالكترونية.

وفي إطار دعم تمثيلية الكفاءات النسائية في الخطط الوظيفية ومراكز صنع القرار مركزيا وجهويا، تم العمل على تشريك الإناث في الدورات التكوينية لدعم قدراتهن في عدة مجالات .

2/الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي:

الأثر الثاني: الرفع من تمثيلية الكفاءات النسائية في الخطط الوظيفية ومراكز صنع القرار مركزيا وجهويا وعلى مستوى المؤسسات تحت الاشراف،

❖ برنامج القيادة والمساندة:

تم على مستوى برنامج القيادة والمساندة العمل ضمن الهدف الاستراتيجي تحسين التصرف في الموارد البشرية وضمان تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء والعمل على تطوير كفاءات وقدرات النساء من خلال تشريكهن في الدورات التكوينية التي ينجزها البرنامج.

المؤشر: نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين.

يدل المؤشر على نسبة الإناث التي تشارك في الدورات التكوينية من جملة الإناث المباشرين حيث يمكن من تقييم حسن توظيف الكفاءات النسائية ومدى مساهمة النساء في تطوير الرأسمال البشري .

الهدف الاستراتيجي	المؤشر	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الانجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
تحسين التصرف في الموارد البشرية	نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين (%)	80	59	73،8	90	2025

التحليـل:

بلغت نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين نسبة 59% مقابل تقديرات ب80% وبذلك تقدر نسبة الإنجاز ب73،8 % و يعود ذلك إلى عدم إنجاز كامل برنامج التكوين لغياب مكاتب التكوين في بعض الاختصاصات وعزوف المكونين من داخل الإدارة بسبب ضعف الأجر أو لضغوطات مهنية ومحدودية العمليات التحسيسية لتحفيز المتكونات للمشاركة.

***أهم الإشكاليات والمقترحـات:**

- غياب مكاتب التكوين في بعض الاختصاصات وفي بعض الحالات عدم استجابة مكاتب التكوين،
- عزوف المكونين عن تأمين الدورات التكوينية بسبب ضعف الأجر أو للضغوطات المهنية،
- محدودية العمليات التحسيسية لتحفيز المتكونات للمشاركة في الدورات التكوينية.

ويقترح في الغرض:

- حث مختلف الإدارات على تكثيف المشاركة في الدورات التكوينية بهدف الرفع من عدد المتكونات في هذه المجالات،
- تكثيف الدورات التكوينية عن بعد مع التأكد من مواكبة المشاركين للدورات المذكورة،
- التفكير في صيغة لتقييم قدرات المتكونين.

الأثر الثالث: وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.

❖ برنامج التجارة الداخلية:

تم على مستوى برنامج التجارة الداخلية ضمن الهدف الاستراتيجي تعزيز وتطوير النسيج التجاري العمل على تشجيع النساء على بعث مشاريع تجارية وحرفية ومتابعتهن من خلال التسجيل في سجل الحرفيين والتصريح بالأنشطة المنظمة بكراسات شروط.

المؤشر: نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا

يتم من خلال هذا المؤشر متابعة إقبال الحرفيات على بعث المشاريع الصغرى وذلك من خلال التسجيل في سجل الحرفيين. وسيتم العمل على تطوير نسبة النساء الحرفيات المسجلات بالسجل الوطني للحرفيين سنويا ليبلغ 62% سنة 2025.

الهدف الاستراتيجي	المؤشر	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الانجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
تعزيز وتطوير النسيج التجاري	**نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا (%)**	**58**	**42**	**72،4**	**62**	**2025**

التحليل:

بلغت نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين خلال سنة 2023 نسبة 42% مقابل تقديرات بـ 58% وبذلك تقدر نسبة الإنجاز بـ 72،4%. ولكن هذه النسبة لا تعكس مدى نجاعة تدخل مصالح الوزارة في تحسن نسبة اقبال النساء الحرفيات على التسجيل حيث أنه مؤشر عملياتي يعتمد فقط على جمع المعلومات، خاصة وأن جانب التكوين للنساء الحرفيات والتأطير والدعم المادي واللوجستي الذي من شانه أن يكون حافز للتسجيل يعود إلى هياكل أخرى مختصة في الاتصال والتكوين والدعم.

فالنسبة المحققة للمؤشر خلال سنة 2023 تعود بالأساس للتسجيل الذاتي أو الطوعي للنساء الحرفيات في سجل الحرفيين أما مساهمة وزارة التجارة وتنمية الصادرات في تنفيذ القيمة المستهدفة للمؤشر يمكن إرجاعها إلى التنسيق مع وزارة

المالية لدعوة مصالحها المعنية للمطالبة بالاستظهار بوصل التسجيل بسجل الحرفيين عند إيداع التصريح الموحد لبعث مشروع فردي والحصول على بطاقة تعريف جبائية.

أهم الإشكاليات والمقترحات:

- ارتباط هدف المساهمة في تعصير القطاع التجاري والحرفي وتعزيز الفرص الاقتصادية للجنسين بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وكذلك بالمبادرة الخاصة للاستثمار الذي لا تتحكم فيها السلط العمومية وإنما تحاول أن توفر الظروف الملائمة للاستثمار،
- ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة في مجال بعث المشاريع وخاصة الحرفية لعديد العوامل منها عدم دراية النساء الحرفيات بالمزايا والآفاق التي يفتحها التسجيل بالسجل الوطني للحرفيين وصعوبة التمويل.

وعليه يتجه العمل نحو دفع النساء إلى الإقبال على التسجيل بسجل الحرفيين من خلال التنسيق والعمل مع جميع الهياكل المتدخلة (هياكل عمومية، مهنية...) لتنظيم أنشطة تعرف الحرفيات بالسجل الوطني للحرفيين والمزايا والآفاق لهذا التسجيل: ملتقيات ومعارض ودورات تكوينية على المستوى الوطني والجهوي.

برنامج التجارة الخارجيــة:

تم على مستوى برنامج التجارة الخارجية ضمن الهدف الاستراتيجي تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري العمل على تدعيم مشاركة النساء صاحبات الأعمال في المعارض والتظاهرات التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات بالخارج والترفيع في نسبة انتفاع المؤسسات التي تملكها أو تديرها نساء بدعم صندوق النهوض بالصادرات Foprodex.

المؤشر: نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج:

يتم من خلال هذا المؤشر متابعة مشاركة النساء صاحبات الأعمال في المعارض والتظاهرات بالخارج التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات وسيتم العمل على تطوير نسبة النساء المشاركات لتبلغ 33% سنة 2025.

الهدف الاستراتيجي	المؤشر	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الانجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	**نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج (%)**	**31**	**25،8**	**87**	**33**	**2025**

التحليل:

بلغ العدد الجملي للمؤسسات المشاركة ضمن الأجنحة الوطنية بالمعارض 244 مؤسسة بعنوان سنة 2023، تمثل منها 63 مؤسسة تديرها نساء صاحبات الأعمال.

تشير التقديرات المسجلة لسنة 2023، أن نسبة النساء المشاركات بالمعارض تقدر بحوالي 31%، في حين أن نسبة الإنجاز بلغت % 25.8 بمعدل إنجاز يساوي 87 %. ويعود ذلك إلى:

- صعوبة الإجراءات الإدارية وغياب خطة إتصالية،
- ارتفاع تكاليف المشاركة بالمعارض في الخارج على الرغم من دعم مركز النهوض بالصادرات (أسعار التذاكر، الإقامة، التنقل الداخلي)،
- صعوبة الحصول على التأشيرات،
- تزامن العديد من المعارض والصالونات بالخارج التي تنظمها بعض الهياكل التونسية المشاركة في فعاليتها مع برنامج النهوض بالصادرات،
- غياب آلية خاصة بتشجيع النساء صاحبات الاعمال.

أهم الإشكاليات والمقترحات:

ما زالت نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج محدودة بالمقارنة مع الكفاءات النسائية من صاحبات الأعمال التونسيات المؤهلة لتعزيز قطاع التصدير، لذلك يقترح تدعيم وتعزيز تواجد النساء صاحبات الأعمال عبر:

- تعزيز التعاون والتنسيق مع المصالح المعنية بخصوص تسهيل الحصول على التأشيرات،
- إحداث آلية خاصة لدعم النساء صاحبات المؤسسات للمشاركة ضمن الجناح الوطني في التظاهرات بالخارج.،
- تنظيم حملات تحسيسية لتعريف المرأة على المشاريع والاتفاقيات الدولية والإقليمية وما توفره من امتيازات تفاضلية.

❖ برنامج القيادة والمساندة:

تم على مستوى برنامج القيادة والمساندة ضمن الهدف الاستراتيجي تطوير نشاط التجارة الالكترونية العمل على تدعيم صاحبات الأعمال في بعث مشاريع للتجارة الالكترونية.

المؤشر: عدد المشاريع التي تخص التجارة الالكترونية الموجهة للنساء:

يتم من خلال هذا المؤشر متابعة المشاريع الموجهة للنساء في مجال التجارة الالكترونية وسيتم العمل على تطوير هذه المشاريع بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتدخلة.

الهدف الاستراتيجي	المؤشر	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الانجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
تطوير نشاط التجارة الالكترونية	**عدد المشاريع التي تخص التجارة الالكترونية الموجهة للنساء**	**4**	**2**	**%50**	**6**	**2025**

التحليل:

بلغ عدد المشاريع التي تخص التجارة الالكترونية الموجهة للنساء المنجزة 2 مشاريع مقابل تقديرات ب4 مشاريع وتكون بذلك نسبة الإنجاز 50 % وهي كالآتي:

- إحداث "مركز تكوين ودعم للتجارة الالكترونية " بتونس (Hub ecomConnect Tunisie) وذلك تبعا لمذكرة التفاهم الممضاة بين وزارة التجارة وتنمية الصادرات ومركز التجارة الدولية بجنيف التابع للأمم المتحدة بتاريخ 14 ديسمبر 2022، ويعمل هذا المركز المتواجد مقرّه مركز النهوض بالصادرات (CEPEX) على إنجاز جملة من البرامج والدورات التكوينية (بصفة حضورية و إفتراضية) المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والموجّهة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك بهدف تعزيز قدراتها التقنية وزيادة مبيعاتها عبر شبكة الإنترنت وتسهيل النفاذ إلى الأسواق الدولية. وإجمالا تمثّلت المشاركة الجملية لمختلف أنشطة مركز التكوين ودعم التجارة الإلكترونية في تونس Hub ecomConnect Tunisieقرابة 1200 مشارك حيث تمثّل نسبة النساء ما يناهز 73%.

- تمّ بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبدعم مالي من أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية (SECO) تنظيم ورشتي عمل تحسيسية وتكوينية لبناء القدرات للحصول على التمويل لفائدة المؤسسات الصغيرة والصغرى والمتوسطة أيام 24 و25 و26 أكتوبر 2023.

وقد شارك في ورشة العمل التحسيسية قرابة 63 مشارك من ممثلي الوزارات والمؤسسات العمومية والخاصة الفاعلة في التمويل المشاريع ورواد الأعمال في مجال التجارة الإلكترونية.

أما بالنسبة لورشة العمل التكوينية فقد إستهدفت 30 من رواد الأعمال تم اختيارهم بعناية بعد دعوة لتقديم الترشحات (200 ترشح)، وقد إستوفى المرشحون الثلاثون المعايير المضبوطة لاسيما التكافؤ على المستوى الجهوي والمساواة بين الجنسين والدافع للمرشح وإمكانية تطوير المشروع دولياً ووجود الاقتصاد الاجتماعي والدائري. وقد بلغت نسبة مشاركة النساء في هذه الدورة التكوينية 53.%

<u>الإشكاليات والمقترحات:</u>

- ضعف تواجد رائدات الأعمال النسائية في قطاع التجارة الالكترونيـة.
- محدودية برامج التكوين والمرافقة للنساء في مجال التجارة الالكترونية.
- غياب حوافز مادية لبعث مشاريع في التجارة الالكترونية.

- غياب آلية على مستوى وزارة التجارة وتنمية الصادرات للمتابعة الحينية لمؤشرات التجارة الالكترونية وتحديث المعطيات بصفة منتظمة.

- محدودية التمويلات اللازمة من ميزانية الدولة المخصّصة لتنمية التجارة الإلكترونية.

ويقترح في الغرض:

-تعزيز مساهمة المرأة في مجال بعث مشاريع التجارة الالكترونية

-تكثيف الدورات التكوينية في مجال التجارة الالكترونية والرفع من نسبة المشاركة النسائية،

-وضع قاعدة بيانات للناشطات على الخط والعمل على دمجهن في القطاع المنظم.